



أثر تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات على فجوة توقعات جودة الأداء لعملية المراجعة (دراسة تطبيقية)

د/أحمد كمال مطاوع إبراهيم

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة المنصورة

ملخص البحث

تمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في إختبار أثر تبني المداخل المختلفة لتعدد المراجعين الخارجيين على كلاً من الجودة الفعلية والمدركة للمراجعة، وبالتالي الأثر المرتقب على فجوة توقعات جودة الأداء لعملية المراجعة في البيئة المصرية، ولتحقيق ذلك الهدف تم تصميم الدراسة التطبيقية لإختبار الفروض الإحصائية بإستخدام عينتين من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٩، وتم التعبير عن الجودة الفعلية لعملية المراجعة بمؤشرين هما الإستحقاقات المحاسبية الإختيارية وكذلك التحفظ المحاسبي، وتم التعبير عن الجودة المدركة لعملية المراجعة بمؤشر قيمة المنشأة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تبني مدخل المراجعة المشتركة ليس له تأثير معنوي على كلاً من الجودة الفعلية والمدركة لعملية المراجعة في البيئة المصرية، وبالتالي فإن تبني هذا المدخل من مداخل تعدد مراقبي الحساب لم يلعب الدور المرتقب منه في الحد من فجوة توقعات جودة أداء عملية المراجعة، بينما أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي لتبني مدخل المراجعة المزدوجة على كلاً من الجودة الفعلية والمدركة لعملية المراجعة في البيئة المصرية، وكذلك التأثير الإيجابي للمراجعة المزدوجة في الحد من فجوة توقعات جودة أداء عملية المراجعة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة المشتركة، المراجعة الثنائية، المراجعة المزدوجة، جودة المراجعة، فجوة توقعات جودة الأداء للمراجعة، الإستحقاقات الإختيارية، التحفظ المحاسبي.

The Impact of Adopting the Approaches of Multiple Auditors on the Gap in the Performance Quality Expectations of the Audit Process (An Empirical Study)

Abstract

The main objective of this study is to test the effect of adopting the different approaches of multiple external auditors on both the actual and the perceived quality of the audit, consequently, the expected impact on the quality of audit performance expectation gap in the Egyptian environment.

To achieve this objective, an applied study was designed to test the statistical assumptions by using two samples from stock companies listed in the Egyptian Stock Exchange market from 2015 until 2019. The actual quality of the audit process was expressed using two indicators; they are discretionary accruals and the accounting conservatism. Also, the perceived quality of the audit process was expressed in the entity's value index.

The study concluded that the adoption of the joint audit approach has no significant effect on both the actual and perceived quality of the audit in the Egyptian environment, so the adoption of this approach did not play its expected role in reducing the quality of audit performance expectation gap, While the results showed that there is a positive effect of adopting of the double audit approach on both the actual and perceived quality of the audit in the Egyptian environment, Consequently, the positive effect of the double audit approach on the quality of audit performance expectation gap.

Keywords

Joint audit, dual audit, double audit, quality of audit performance expectation gap, discretionary accruals, accounting conservatism.

١ - مقدمة

شهدت الآونة الأخيرة العديد من المناقشات حول المخاوف التي تتعلق بالتهديدات ذات الأثر على إستقلال مراقبي الحسابات بوصفه أحد الركائز الرئيسية لجودة عملية المراجعة، وفي هذا الإطار كان هناك العديد من الدعوات من جانب المنظمين للمهنة ولقواعد الحوكمة لإتخاذ إجراءات من شأنها حماية مراقبي الحسابات من أى تهديدات قد تمس إستقلالهم وحيادهم المفترض، وتمثلت إحدى هذه الدعوات فى أهمية تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات.

وفى هذا السياق أصدرت المفوضية الأوروبية ما يسمى بالورقة الخضراء The Green Paper بعنوان سياسة المراجعة: الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، والتي إستهدفت تحفيز النقاش حول كيفية تحسين قواعد ممارسة المهنة بهدف زيادة جودة عملية المراجعة من خلال مراجعة آليات المنافسة فى سوق المهنة (Zerni et al., 2012)، وقد تضمنت تلك الورقة العديد من الإجراءات التنظيمية المقترحة كحلول ممكنة لمعالجة أزمة الثقة من جانب أصحاب المصالح حول إستقلال مراقبي الحسابات، وتمثلت أهم هذه المقترحات فى تبني أحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات، والتغيير الدورى الإجبارى لمراقبي الحسابات، وتفعيل دور لجان المراجعة الداخلية، وأخيراً فرض قيود على تقديم مراقبي الحسابات لخدمات بخلاف المراجعة لعملائهم.

وقد جاءت ردود الفعل متباينة على الورقة الخضراء من خلال العديد من الدراسات، والتي ناقشت مدى جدوى تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات كوسيلة محتملة لتحسين جودة عملية المراجعة وتشجيع المنافسة المهنية فى سوق المراجعة، حيث إنتهت بعض الدراسات (Lassaad & Habib, 2019; Lobo et al., 2017; Francis et al., 2009) إلى تأييد التأثير الإيجابى لتبني بعض مداخل تعدد مراقبي الحسابات على استقلالهم وتحسين كفاءتهم المهنية، بينما إنتهت بعض الدراسات الأخرى (Deng et al., 2014; Chui et al., 2020) إلى وجود العديد من الآثار السلبية لتبني بعض هذه المداخل.

٢ - مشكلة البحث

أدت الأزمات المالية التي تعرضت إليها العديد من الشركات الكبرى فى معظم دول العالم إلى وجود إنطباعات سيئة عن مهنة المراجعة وممارسيها بشكل غير مسبوق فى تاريخ هذه المهنة، مما دفع العديد من الباحثين والجهات المنظمة للمهنة فى العديد من الدول إلى بذل الجهود فى محاولة

للبحث عن آليات لإعادة الثقة فيما تقدمه تلك المهنة من خدمات، وتعزيز القيمة المضافة للمعلومات التي تضمنها القوائم المالية وتخفيض المخاطر المرتبطة بتلك المعلومات.

وقد أسفرت الجهود المبذولة من جانب الباحثين والهيئات المهنية في معظم دول العالم عن العديد من النتائج والتوصيات، منها ما يصف أسباب فقدان الثقة في المهنة وجودة أدائها، ومنها ما يقدم مقترحات لإعادة الثقة فيها، والإرتقاء بجودة عملية المراجعة، فالبعض يوصف أسباب الإنهيار في جودة أداء مراقبي الحسابات بأنه يرجع إلى وجود العديد من التهديدات لإستقلال مراقبي الحسابات نجحت في بعض الاحيان في التأثير بشكل سلبي على حيادهم وإستقلالهم المفترض، وساهم تركيز سوق المهنة في وجود حالة من الإحتكار وغياب المنافسة بين مكاتب المراجعة، رغم أن عنصر المنافسة يعد من وجهة نظر الباحث أحد أهم المحركات اللازمة للإرتقاء بمستوى جودة الأداء لمراقبي الحسابات.

وقد إقترح بعض الباحثين وأقرت بعض المنظمات المهنية آليات ضابطة لتحقيق الرقابة والسيطرة على تهديدات الإستقلالية لمراقبي الحسابات، وتمثلت تلك الآليات في التغيير الدوري الإلجباري لمراقبي الحسابات، ووضع ضوابط لتقديم الخدمات بخلاف المراجعة، ووضع قواعد للرقابة على جودة عملية المراجعة بمكاتب المراجعة، والمراجعة الدورية لمعقولية أتعاب عملية المراجعة، وأخيراً إقتراح تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات في مهمة المراجعة الواحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية الأوروبية تعد واحدة من الجهات التي تطرقت عام ٢٠١٠ إلى طرح مقترح يقضى بإلزام الشركات المساهمة بتعدد مراقبي الحسابات في مهمة المراجعة الواحدة، حيث لاحظت سيطرة مكاتب المراجعة الدولية (Big 4) على ما يقرب من ٩٠% من عمليات المراجعة في دول الإتحاد الأوروبي مع تناقص ملحوظ في الحصة السوقية للمكاتب المتوسطة وصغيرة الحجم، وإعتبرت المفوضية الأوروبية أن هذا التركيز في السوق يحمل في طياته مخاطر مرتفعة ترتبط بتهديد الثقة في مهنة المراجعة ومستقبلها في حال إنهيار أحد هذه المكاتب الدولية الكبرى كما حدث من قبل عند إنهيار مكتب آرثر اندرسون في أعقاب التورط في فضيحة شركة إنرون العالمية.

وفي هذا السياق تم تفعيل مقترح تعدد مراقبي الحسابات في مهمة المراجعة الواحدة في العديد من الدول بأشكال مختلفة، حيث يمكن أن يشترك إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات في نفس مهمة المراجعة بشكل إلزامي أو إختياري على أن يتم التعاون بينهم في كافة خطوات عملية المراجعة

ويتم إصدار تقرير موحد عن مهمة المراجعة، وتكون المسؤولية بين هؤلاء المراقبين تضامنية، ويطلق على هذا الشكل التعاوني مدخل المراجعة المشتركة Joint Audit، أو تتم عملية المراجعة بواسطة إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات وتكون مهمة كلاً منهم تقديم تقرير منفصل عن ذات المهمة ولا يوجد أي تعاون أو مسؤولية تضامنية ويطلق على هذا الشكل مدخل المراجعة المزدوجة Double Audit، وأخيراً يوجد شكل آخر لتعدد مراقبي الحسابات ويطلق عليه مدخل المراجعة الثنائية Dual Audit حيث يتم إسناد مهمة مراجعة مختلفة لكل مراقب حسابات لذات العميل، فقد يتم التعاقد على مراجعة القوائم المالية للشركة التابعة مع مراقب حسابات ويتم التعاقد على مراجعة القوائم المالية للشركة القابضة مع مراجع آخر ويصدر كلاً منهم تقرير منفصل عن الآخر (Lin et al., 2014).

وتجدر الإشارة إلى أن واقع الممارسة في البيئة المصرية قد تضمن جميع مداخل تعدد مراقبي الحسابات سواء بشكل إختياري أو إلزامي، وذلك في وقت يسبق بكثير المقترح الذي أصدرته المفوضية الأوروبية بشأن تعدد مراقبي الحسابات، وعلى الرغم من المزايا التي توقعها المفوضية الأوروبية من تبني مقترح تعدد مراقبي الحسابات إلا أن ردود الفعل حول هذا المقترح جاءت متباينة، فبعض مكاتب المراجعة الكبرى ذهبت إلى التأثير السلبي لهذا المقترح على جودة عملية المراجعة، بينما بعض المكاتب متوسطة وصغيرة الحجم دعمت هذا المقترح على أنه السبيل للخروج من أزمة تركز سوق المراجعة وما يترتب عليه من انخفاض جودة عملية المراجعة نتيجة غياب عنصر المنافسة، ووجود ما يمكن أن يطلق عليه إحتكار القلة، بينما عملاء المراجعة يتحفظون على هذا المقترح من منطلق أنه سوف يؤدي إلى إرتفاع تكاليف عملية المراجعة، وفي ضوء ردود الأفعال المتباينة حول هذا المقترح أعلنت المفوضية الأوروبية في نوفمبر ٢٠١١ تراجعها عن مقترحها السابق حيث أعلنت عن أهمية تبني أحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات بواسطة الشركات ولكن بشكل غير إلزامي.

وبناء على ما تقدم تتمثل مشكلة البحث في تباين الآراء (Gul et al., 2013; Lennox et al., 2014; Knechel et al., 2015). حول تأثير تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات على الجودة الفعلية لعملية المراجعة، وإهمال دراسة تأثير تلك المداخل على الجودة المدركة لعملية المراجعة، وكذلك تأثير تلك المداخل على فجوة توقعات جودة الأداء لعملية المراجعة.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن هناك العديد من التساؤلات المرتبطة بمشكلة البحث والتي مازالت تتطلب الإجابة عليها في البيئة المصرية، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

- ما هي مداخل تعدد مراقبي الحسابات في بيئة الممارسة المهنية؟
- ما هو تأثير مداخل تعدد مراقبي الحسابات على الجودة الفعلية لعملية المراجعة؟
- ما هو تأثير مداخل تعدد مراقبي الحسابات على الجودة المدركة لعملية المراجعة؟
- ما هو تأثير مداخل تعدد مراقبي الحسابات على فجوة التوقعات بشأن جودة أداء عملية المراجعة؟
- ما مدى الحاجة إلى تطوير آليات عمل مداخل تعدد مراقبي الحسابات في البيئة المصرية للحد من فجوة توقعات جودة أداء عملية المراجعة؟

٣- أهداف البحث

- يتمثل الهدف الرئيسي من البحث في دراسة وتحليل أثر تبني أحد المداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات على جودة عملية المراجعة سواء الفعلية أو المدركة، ومن ثم الأثر على فجوة توقعات جودة الأداء لعملية المراجعة، في بيئة الممارسة المهنية بجمهورية مصر العربية، ويتحقق الهدف الرئيسي من البحث من خلال سعي الباحث إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
- عرض وتحليل المداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات في العديد من الدول وكذلك بيئة الممارسة المهنية بجمهورية مصر العربية.
 - تقييم أثر المداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات على جودة عملية المراجعة ودورها في الحد من فجوة توقعات جودة الأداء لعملية المراجعة.
 - عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث تمهيداً لاشتقاق فروض البحث.
 - دراسة مدى نجاح مداخل تعدد مراقبي الحسابات على إختلاف أنواعها وممارستها في بيئة الممارسة المهنية بجمهورية مصر العربية في تحقيق الأهداف المنشودة منها في مجال جودة أداء عملية المراجعة.

٤- أهمية البحث

تتمثل الأهمية العلمية للبحث في محاولة تقديم مساهمة علمية من جانب الباحث لتضييق فجوة البحوث في هذا المجال على المستوى العربي، والتي تتضح من خلال ملاحظة الباحث لوفره في البحوث في مجال المراجعة والتي تناولت تقييم الأثار المختلفة لمداخل تعدد مراقبي الحسابات على العديد من الجوانب المرتبطة بجودة عملية المراجعة في العديد من الدول الأجنبية، والتي يتزامن معها ندرة في البحوث العربية في هذا المجال، تأخذ في الحسبان طبيعة وخصوصية المتغيرات المميزة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في النطاق العربي.

وتتمثل الأهمية العملية في محاولة تقييم أثر المداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات على جودة عملية المراجعة الفعلية والمدركة، وبالتالي على فجوة توقعات جودة الأداء لعملية المراجعة في البيئة المصرية بشكل تطبيقي، وذلك لتقييم مردود تبني تلك المداخل على تحقيق الهدف المنشود منها، و دراسة مدى الحاجة إلى إقتراح مجموعة من المحددات والضوابط الرقابية الإضافية، لتعظيم الإستفادة من تبني المداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات في التأثير الإيجابي على جودة عملية المراجعة بالشكل الذي استهدفته القوانين واللوائح المنظمة للمهنة في البيئة المصرية.

٥- حدود البحث

- لن يتعرض الباحث لتأثير تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات على تكاليف أو أتعاب عملية المراجعة.
- تقتصر عينة الدراسة التطبيقية على بيانات الشركات المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٩ دون غيرها من الفترات.
- تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية ماعدا البنوك وشركات التأمين نظراً للطبيعية الخاصة بهذا القطاع.
- تقتصر الدراسة التطبيقية على مدخلى المراجعة المشتركة والمزدوجة ويخرج عن نطاقها مدخل المراجعة الثنائية بسبب عدم توافر بيانات كافية عن هذا المدخل.

٦- منهج البحث

تتطلب طبيعة البحث إستخدام مناهج متعددة للوفاء بأغراضه، وسوف يعتمد الباحث على كلاً من المنهج الإستقرائي والإستنباطي بهدف دراسة وتحليل مشكلة البحث وإشتقاق الفروض العامة، وسوف يتم ذلك من خلال تحليل الدراسات الأكاديمية السابقة والمعايير والإصدار المهنية المرتبطة بموضوع البحث في دول العالم المختلفة، بالإضافة إلى ذلك فإن الباحث يسعى من خلال الدراسة التطبيقية بالإعتماد على البيانات المتاحة عن عينة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية إلى إختبار فروض البحث ودراسة مدى إمكانية تعميم نتائجه بجمهورية مصر العربية.

٧- إطار البحث

إنطلاقاً من مشكلة وأهداف البحث وفي ضوء حدوده سوف يتم تقسيم الجزء المتبقى منه على النحو التالي:

- ٧-١ الإطار المفاهيمي لمداخل تعدد مراقبي الحسابات.
- ٧-٢ واقع التطبيق لمداخل تعدد مراقبي الحسابات في مصر والدول الأخرى.
- ٧-٣ إيجابيات وسلبيات تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات.
- ٧-٤ أثر مداخل تعدد مراقبي الحسابات على فجوة توقعات جودة الأداء لعملية المراجعة.
- ٧-٥ الدراسات السابقة وإشتقاق الفروض.
- ٧-٦ الدراسة التطبيقية.
- ٧-٧ النتائج والتوصيات.
- ٧-٨ الدراسات المستقبلية المقترحة.
- ٧-٩ قائمة المراجع.

٧-١ الإطار المفاهيمي لمداخل تعدد مراقبي الحسابات

أدت الإنهيارات المفاجئة للعديد من الشركات على المستوى الدولي وكذلك بعض مكاتب المراجعة الدولية إلى تراجع مستويات الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل عام، وقد ترتب على ذلك أن قضية إستعادة ثقة مجتمع المال والأعمال في مهنة المراجعة كان ولازال يحتل مكان الصدارة بين إهتمامات الهيئات و المنظمات المهنية في معظم دول العالم، فضلاً عن الكتابات والبحوث في مجال المراجعة، وفي هذا الإطار أشار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) إلى أن تحسين جودة عملية المراجعة تعد القضية الأكثر أهمية في العقد الأخير، بوصفها السبيل الوحيد لإعادة الثقة في مهنة المراجعة وممارسيها (Watkins et al.,2004; Knechel et al.,2013).

وإنطلاقاً مما سبق فقد ناقشت العديد من الدراسات العربية (الجبر و ناصر، ٢٠١٤؛ حافظ، ٢٠١٥، جبر، ٢٠١٧) والاجنبية (Zerni et al., 2012; Lobo et al.,2017) مدى فاعلية تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات في دعم إستقلال مراقبي الحسابات وتحسين جودة عملية المراجعة، وقد تزامن ذلك مع مقترح المفوضية الأوروبية عام ٢٠١٠ والذي تبني اتجاه تعدد مراقبي

الحسابات كأحد الضمانات لحماية إستقلال مراقبي الحسابات، كذلك المبادرات المماثلة التي أطلقتها العديد من الجهات المنظمة لمهنة المراجعة بكل من إنجلترا والهند والصين.

ورغم إختلاف مداخل تعدد مراقبي الحسابات من حيث مفهومها واسس عملها إلا العديد من الدراسات (عبد الحميد، ٢٠١٤؛ حافظ، ٢٠١٥؛ جبر، ٢٠١٧) أشارت إلى تلك المداخل بمصطلح المراجعة المشتركة Joint Audit، ويرى الباحث أن هذا الخلط بين المداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات يؤدي إلى نتائج يصعب الاعتماد عليها في تطوير واقع مهنة المراجعة، خاصة عند دراسة أثارها على جودة عملية المراجعة، حيث أن كل مدخل من هذه المداخل له مقومات وأطر تطبيق ومزايا وعيوب تختلف عن المدخل الأخر، لذا يرى الباحث ضرورة للتمييز بين هذه المداخل عند دراسة أثارها المرتقبة على جودة عملية المراجعة، وإنطلاقاً مما سبق يمكن للباحث أن يميز بين ثلاثة مداخل لتعدد مراقبي الحسابات على النحو التالي:

المراجعة المشتركة Joint Audit: يتمثل مدخل المراجعة المشتركة في تكليف إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات المنتمين إلى مكاتب مراجعة منفصلة بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد بالتعاون والتنسيق فيما بينهما على أن يعد تقرير موحد عن مهمة المراجعة يوقع من جميع مراقبي الحسابات المتعاونين في تلك المهمة، وتكون المسؤولية عن التقرير الموحد مسؤولية تضامنية بين جميع الأطراف المتعاونة في أداء مهمة المراجعة.

ويتضح من مراجعة المفاهيم المختلفة لمدخل المراجعة المشتركة والتي أوردتها معظم الدراسات السابقة في هذا المجال عدم وجود تباين جوهري بينها فالإختلاف الواضح في وصف شكل التعاون والمشاركة بين الأطراف المشاركة في عملية المراجعة، حيث تذهب العديد من الدراسات (Baldauf & Rudolf, 2012; Ittonen & Tronnes, 2015) إلى أن مدخل المراجعة المشتركة يصف حالة من التكاليف التضامني لإثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات بالعمل بشكل تعاوني في التخطيط والتنفيذ المنظم لأعمال المراجعة والتفسير المشترك للنتائج بهدف إصدار رأى مشترك في نهاية مهمة المراجعة، بينما تذهب عديد من الدراسات الأخرى (جبر، ٢٠١٧؛ عبد الحميد، ٢٠١٤) إلى أن مدخل المراجعة المشتركة يعد آليه للتعاون المشترك بين إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات، و أن هذه الآلية تضمن المزيد من الإستقلالية والحياد من خلال التوزيع الجيد للمهام والإشراف المشترك على تنفيذها، نظراً للمسئولية التضامنية عن التقرير الموحد الذي يصدر في نهاية مهمة المراجعة.

وفى ضوء ما سبق يرى الباحث أن الركائز الأساسية التي يركز عليها مدخل المراجعة المشتركة تتمثل في: تكليف إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات التابعين إلى مكاتب مراجعة مستقلة بمهمة مراجعة واحدة، التعاون المشترك بين مراقبي الحسابات فى التخطيط لمهمة المراجعة، توزيع العمل الميدانى بشكل منطقي ومتوازن بين الأطراف المشاركة فى مهمة المراجعة، تقييم وتفسير نتائج عملية المراجعة بشكل مشترك، والرقابة المتبادلة على جودة الأداء نظراً للمسئولية التضامنية عن التقرير النهائى الموحد الذى يصدر عن جميع الأطراف المشاركة فى مهمة المراجعة.

وفيما يتعلق بالمراجعة المزدوجة Double Audit فهي أحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات والذى يختلف عن كل من مدخل المراجعة المشتركة و الثنائية من حيث طبيعة ونطاق التعاقد وتوزيع المسئوليات وإصدار تقرير المراجعة، حيث يشير مدخل المراجعة المزدوجة إلى تكليف إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات المنتمين إلى جهات مستقلة للقيام بنفس مهمة المراجعة لذات العميل، ويكون عمل كل منهم منفصل عن الآخر بشكل كلى من حيث التخطيط والتنفيذ لمهمة المراجعة، على أن يصدر كل منهم تقرير منفصل عن مهمة المراجعة، ولا توجد بينهم أى مسئولية تضامنية أو تعاون مشترك، بمعنى أكثر وضوح أنه وفقاً لهذا المدخل من مداخل تعدد مراقبي الحسابات يتم تكرار القيام بمهمة المراجعة بواسطة مكتبين أو جهتين على الأقل لهم كل الإستقلال عن بعضهم البعض ويعمل كل منهم وفقاً للأسلوب والاهداف الخاصة به (محمد، ٢٠١٨).

والجدير بالذكر أن هذا المدخل من مداخل تعدد مراقبي الحسابات مطبق وبشكل إجبارى فى البيئة المصرية، حيث تلزم العديد من القوانين الشركات التى تساهم الدولة فى ملكيتها بالمراجعة المزدوجة، حيث يتم تكليف مراقب حسابات آخر بخلاف الجهاز المركزى للمحاسبات لمراجعة هذه الشركات، ويتم اختياره من بين مراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية.

وفيما يتعلق بالمراجعة الثنائية Dual Audit فهي أحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات والذى يختلف فى مفهومه ومقوماته عن مدخل المراجعة المشتركة والمزدوجة، حيث تشير المراجعة الثنائية إلى حالة من تعدد مراقبي الحسابات تتطلب تكليف إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات التابعين إلى مكاتب مراجعة مستقلة بمراجعة جزء معين من المعلومات المالية للعميل الواحد على أن يصدر كل مراقب تقرير مستقل فى ضوء ما كلف به من مهام، ويكون كل مراقب حسابات مسئول مسئولية كاملة ومستقلة عن التقرير الخاص به، وتتعدد أشكال ممارسة مدخل المراجعة الثنائية فقد يتم تكليف مراقب حسابات بمراجعة شركة تابعة أو أكثر وتكليف مراقب حسابات آخر بمراجعة شركة تابعة أو

أكثر وجميعها يتبع لكيان إقتصادي واحد، وقد يكون مبرر ذلك إختلاف طبيعة نشاط هذه الشركات والحرص على الإستفادة من مزايا التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ومن الأشكال الأخرى لممارسة هذا المدخل قيام العميل بتكليف أحد مراقبي الحسابات بمراجعة القوائم المالية المستقلة وتكليف آخر بمراجعته القوائم المالية المجمعة.

وفى ضوء المفهوم السابق لمدخل المراجعة الثنائية يتضح إختلاف طبيعة التعاقد وتوزيع المسئوليات وآليات ممارسة العمل الميداني وإصدار تقرير المراجعة عن مدخل المراجعة المشتركة والمزدوجة، حيث يركز مدخل المراجعة الثنائية على مجموعة ركائز من أهمها: أن خطاب التكليف الذى يوجهه من قبل العميل إلى كل من مراقبي الحسابات يحدد نطاق عمل كل منهم وحدود المسئولية الملقاة على عاتقه بشكل منفصل، وهو أمر يختلف تماما عن مدخل المراجعة المشتركة الذى يتم فيه تقسيم العمل بين مراقبي الحسابات فى ضوء التوافق فيما بينهم، يضاف إلى ذلك أن كل مراقب حسابات يقدم تقريراً منفصلاً عن مهمة المراجعة المكلف بها و لا يوجد أى مسئولية تضامنيه عن هذه التقارير مقارنة بمدخل المراجعة المشتركة، ويزترب على غياب المسئولية التضامنية عدم الحاجة إلى التعاون المشترك فى توثيق وتفسير النتائج التى يتوصل إليها أحد مراقبي الحسابات بواسطة مراقب الحسابات الأخر، حيث أنهم مكلفين بمهام مراجعة مختلفة ولا توجد بينهم أى مسئولية تضامنية وذلك خلافا لما يتم عند تبنى مدخل المراجعة المشتركة (Lin et al.,2014).

وتتبلور أهمية التمييز بين المداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات فى أن هذه المداخل رغم إنها إستهدفت بشكل أو بآخر أهداف تكاد تكون موحدة تتمثل فى القضاء على الإنتقادات الموجهة إلى المراجعة الفردية، والحد من فجوة التوقعات بشأن جودة أداء عملية المراجعة من خلال دعم إستقلال مراقبي الحسابات وزيادة القدرة على إكتشاف الغش والأخطاء بما يحسن من مستوى الجودة الفعلية لعملية المراجعة، وتحقيق التقارب بين كل من جودة الأداء الفعلى والجودة المدركة من جانب مستخدمى التقارير المالية، إلا أن الباحث يعتقد بأن إختلاف الركائز والمقومات التى يعتمد عليه كل مدخل من هذه المداخل يمكن أن يؤدي إلى تباين فى قدرة هذه المداخل على تحقيق الأهداف السابق الإشارة إليها، لذا يرى الباحث أهمية التمييز بين هذه المداخل عند دراسة أثرها على جودة عملية المراجعة، وأنه من غير الملائم التعامل مع هذه المداخل جميعها باعتبارها مدخل واحد يسمى المراجعة المشتركة.

٧-٢ واقع التطبيق لمداخل تعدد مراقبي الحسابات في مصر والدول الأخرى

تتباين الدول في استخدامها للمداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات، كذلك تتباين درجة الإلزام بتطبيق هذه المداخل من دولة إلى أخرى، حيث تطبق بعض الدول كل أو بعض هذه المداخل بشكل إلزامي بينما تطبقها دول أخرى بشكل إختياري أو مختلط حيث تلزم شركات معينة بتطبيق أحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات وتترك الأمر إختياري للشركات الأخرى.

ويتضح من الواقع المهني على المستوى الدولي أن مدخل المراجعة المشتركة ظهر منذ ثلاثينات القرن الماضي في دولة الدنمارك حيث تم إلزام الشركات المساهمة الدنماركية بتبني هذا المدخل منذ عام ١٩٣٠، وإنتهى هذا الإلزام إعتباراً من عام ٢٠٠٤، وترك الأمر إختيارياً للشركات الدنماركية، وهذا على عكس الحال في دولة فرنسا التي ألزمت الشركة المدرجة في سوق المال الفرنسي بتطبيق مدخل المراجعة المشتركة منذ عام ١٩٦٦، ونظراً للكثير من الإنتقادات لهذا المدخل والتي من أهمها إرتفاع تكاليف عملية المراجعة فقد عدلت فرنسا عن إلزام جميع الشركات المساهمة بهذا المدخل عام ١٩٨٤، وإقتصر الإلزام على الشركات المساهمة التي تصدر قوائم مالية مجمعة، وفي دولة السويد تم تبني مدخل المراجعة المشتركة بشكل إلزامي حتى عام ٢٠٠٦ و تم الغاء هذا الإلزام لجميع الشركات ما عدا البنوك وشركات التأمين، وذلك على عكس الحال في كندا التي ألغت إلتزام البنوك بالمراجعة المشتركة إعتباراً من عام ١٩٩١ وتركت الأمر إختيارياً، وعلى الجانب الأخر فإن العديد من الدول مثل ألمانيا، والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وأستراليا لم تلزم مطلقاً الشركات المساهمة أو البنوك بتبني المراجعة المشتركة في أى مرحلة من مراحل تطورها الإقتصادي وترك الأمر إختيارياً (Zerni et al., 2012; Bedard et al., 2014; Velte & Azib, 2015).

وفي سنغافورة بدء الإهتمام بمدخل المراجعة المشتركة لأول مرة عام ٢٠١١، وتم إلزام جميع الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية بتبني هذا المدخل، بينما ألزمت الهند الشركات المملوكة للدولة والمقيدة بسوق الأوراق المالية بهذا المدخل، وما يميز هاتين التجريبتين هو إصدار هاتين الدولتين معايير مهنية منظمة لممارسة هذا المدخل، فقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين الفرنسي معيار المراجعة المشتركة (NEP: No.100) عام ٢٠٠٧، وكذلك أصدر معهد المحاسبين القانونيين بسنغافورة معيار المراجعة المشتركة (AGS No.10) عام ٢٠١٢، فضلاً عما سبق أصدر معهد المحاسبين القانونيين الهندي معيار المراجعة المشتركة (SA: No.229) عام ١٩٩٦، و إستهدفت تلك المعايير توفير إرشادات ترتبط بتقسيم العمل والتنسيق بين مراقبي الحسابات وآليات إعداد التقرير النهائي في ظل تعدد مراقبي الحسابات (Ratzinger-Sakel et al., 2012).

وعلى الجانب الآخر تمثل الصين حالة فريدة حيث يسمح للشركات بالتعامل مع ثلاثة أنواع من الأسهم في البورصة الصينية النوع الأول: الأسهم فئة (A) ، ويتعامل عليها المستثمرون المحليين والمستثمرون من المؤسسات الأجنبية في بورصتي شنغهاي وشنغن للأوراق المالية، و النوع الثاني: الأسهم فئة (B) وهي كانت غير متاحة للمستثمرين المحليين حتى عام ٢٠٠١، وهذه الأسهم يتم تداولها أيضا في بورصة شنغهاي وشنغن للأوراق المالية Shanghai and Shenzhen Stock Exchanges وتقييمها بالدولار الأمريكي و دولار هونغ كونغ، أما النوع الثالث: الأسهم فئة (H) وهو متاح بشكل أساسي للمستثمرين غير الصينيين فقط في بورصة هونغ كونغ حتى عام ٢٠٠٧ وتقييم بدولار هونغ كونغ، و يمكن للشركات في الصين إصدار أكثر من نوع من تلك الأسهم ، ويتم إلزام الشركات المصدرة للأسهم من الفئة (A) بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الصينية، في حين تلزم الشركات التي تصدر الأسهم فئة (B) و الفئة (H) بإعداد قوائمها وفقاً للمعايير الدولية، بينما الشركات التي تصدر الأسهم من الفئة (B) أو الفئة (H) بجانب الفئة (A) عليها الإلتزام بإعداد مجموعتين من القوائم المالية إحداها وفقاً لمعايير المحاسبة الصينية والأخرى وفقاً للمعايير الدولية .

وبناء على ما سبق فقد ألزمت لجنة سوق الأوراق المالية الصينية The China Securities Regulatory Commission (CSRC) الشركات التي تصدر مجموعتين من القوائم المالية بإتباع مدخل المراجعة الثنائية Dual Audit وذلك من خلال إختيار إثنين من مراقبي الحسابات إحداها مراقب حسابات محلي لمراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الصينية، والأخر مراقب حسابات يتبع أحد مكاتب المراجعة الدولية لمراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (Lin et al., 2014).

فضلاً عما سبق فإن البيئة التنظيمية الروسية تتبنى مدخل المراجعة الثنائية حيث تلزم الشركات المملوكة ملكية عامة بعمليتي مراجعة منفصلتين للقوائم المالية إحداها وفقاً لمعايير المحاسبة الروسية Russian Accounting Standards (RAS) والأخرى وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS) (Chui et al., 2020)

وعلى المستوى العربي تتبنى المملكة العربية السعودية مدخل المراجعة المشتركة بشكل إختياري بالنسبة للشركات المساهمة وبشكل إلزامي بالنسبة للبنوك وشركات التأمين، أما دولة الكويت فقد تخلت عن الإلزام بالمراجعة المشتركة وتحولت إلى الشكل الإختياري إعتباراً من عام ٢٠١٢ (اسماعيل، ٢٠١٥) ، بينما تعد التجربة المصرية فى مجال إستخدام مداخل تعدد مراقبي الحسابات من أقدم التجارب فى المنطقة العربية، حيث بدأ الإهتمام بتلك المداخل من خلال القوانين واللوائح المنظمة لبيئة الأعمال فى مصر إعتباراً من عام ١٩٨١ بشكل إختياري وبشكل إلزامي إعتباراً من عام ١٩٨٨ ويمكن عرض القوانين واللوائح والقرارات التى تنظم ممارسة المداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات فى البيئة المصرية على النحو التالى:

- تنص المادة (١٠٣) من قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه " يكون للشركات المساهمة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاوله مهنة المراجعة، تعينه الجمعية العامة وتحدد أتعابه، وفى حال تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن"، ويلاحظ أن القانون قد سمح بتبنى جميع مداخل تعدد مراقبي الحسابات بشكل إختياري للشركات المساهمة فى القطاع الخاص.

- ووفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٣، تنص الفقرة رقم (١٨) على " أن يكون لشركة التخصيم مراجع حسابات أو أكثر يتولى مراجعة حساباتها وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ويجب أن يكون من بين المقيدين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية فى السجل المعد لهذا الغرض"، ويرى الباحث أن نص الفقرة (١٨) يسمح بتبنى جميع مداخل تعدد مراقبي الحسابات ولكن بشكل إختياري.

- فى حين ألزم قانون الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال و استثمارها ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ تلك الشركات بتبنى مدخل المراجعة المشتركة، حيث تنص المادة رقم (١٠) على أن " يكون للشركة مراقبان للحسابات من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة يعين أحدهما الجمعية العامة للشركة طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويعين الأخر الجهاز المركزى للمحاسبة ويحدد مكافأته وواجباته ويجوز للجهاز تحتيتهما بناء على طلب الهيئة فى حالة الإخلال بواجباتهما".

- كذلك تضمن القرار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ إلزام بمدخل المراجعة المشتركة لصناديق الاستثمار، حيث تضمن القرار إلزام الشركات التى تدير الصناديق بإعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ويصدر

مجلس إدارة الهيئة القواعد الخاصة بإعداد هذه القوائم ويتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات يتم إختيارهم من بين مراقبي الحسابات المقيدين فى السجل المعد لهذا الغرض لدى الهيئة، على أن يكونا مستقلين عن بعضهم البعض، ويجب أن يلتزم مراقب الحسابات بمعايير المراجعة المصرية وبإعداد تقرير بنتائج المراجعة، كما يجب أن يعد تقريراً مشتركاً، وفى حالة الاختلاف فيما بينهما يوضح أوجه الخلاف وجهة نظر كل منهم.

- فضلاً عما سبق فقد تضمن قانون الإيداع والقيود المركزى للأوراق المالية ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ فى المادة رقم (٤٥)، وكذلك قانون التمويل العقارى ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ فى المادة رقم (٣٣)، وقانون البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى والنقد ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ فى المادة رقم (٨٣) إلزام لتلك الشركات المخاطبة بالقوانين السابقة بمدخل المراجعة المشتركة.

وفىما يتعلق بمدخل المراجعة المزدوجة Double Audit نجد أن يمارس فى البيئة المصرية من خلال عدة قطاعات خاصة التى تساهم الدولة بحصة فى ملكيتها مثل شركات قطاع الأعمال العام والبنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقارى حيث يكون الجهاز المركزى للمحاسبات هو مراقب الحسابات الأساسى لهذه الشركات ويتم الاستعانة بمراقب حسابات آخر أو أكثر، ويقدم كل منهم تقرير منفصل عن عملية المراجعة وفقاً لنص قانون شركات قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والقانون ١٠ لسنة ١٩٨١ الخاص بالإشراف والرقابة على شركات التأمين.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الظهور التدريجى لمدخل تعدد مراقبي الحسابات منذ ثلاثينات القرن الماضى يدعم الرأى الذى يرى أن التبني المبكر لهذه المداخل لم يكن يستهدف محاربة ظاهرة التركيز فى سوق مهنة المراجعة، للحد من سيطرة مكاتب المراجعة الدولية على سوق المهنة كما حاولت بعض الدراسات تبرير ذلك (Ratzinger-Sakel et al., 2012; Bedard et al., 2014)، حيث أن هذه الظاهرة لم تكن موجودة على الساحة فى التوقيت الذى بدأت فيه العديد من الدول فى تبني هذه المداخل، ويعتقد الباحث بأن تبني هذه المداخل كان يستهدف إتباع منهج وقائى لحماية جميع الأطراف المهتمة بمهنة المراجعة بما فيها مكاتب المراجعة من خلال دعم إستقلال مراقبي الحسابات، فضلاً عما سبق فقد لاحظ الباحث أن المنظمات المهنية فى العديد من الدول مثل الهند وسنغافورة وفرنسا أصدرت معايير خاصة بالمراجعة المشتركة و إرشادات وضوابط ممارستها، على عكس الحال فى البيئة المصرية، فعلى رغم أن جميع مداخل تعدد مراقبي الحسابات تمارس فى البيئة المصرية إلا أنه لا يوجد معيار خاص لتنظيم الممارسات الخاصة بها للحد من

المشاكل والمعوقات التي تواجهها، وتم الإكتفاء بما تضمنته القوانين واللوائح - بشكل متفرق- من بعض الجوانب المنظمة لتلك الممارسات.

٧-٣ إيجابيات وسلبيات تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات

تعددت الدراسات التي تناولت الجوانب الإيجابية والسلبية لتبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات، غير أن هذه الدراسات تتباين في منظورها لتلك الإيجابيات والسلبيات، فالبعض منها تناولها من منظور مراقب الحسابات، والبعض الآخر تناولها من منظور عملاء المراجعة، وأخيراً تناولها البعض من منظور عام يتعلق بسمعة المهنة ومكانتها في المجتمع، ويعتقد الباحث أنه لا يمكن وضع حدود فاصلة بين هذه المناظير المختلفة، فهي مناظير ذات تأثير تكاملي على بعضها البعض، ويمكن تناول الجوانب الإيجابية والسلبية المرتبطة بتبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات على النحو التالي:

يرى بعض الباحثين (Lobo et al., 2017) أن أهم إيجابيات مدخل المراجعة المشتركة هي تحقيق التكامل بين إمكانيات وخبرات مراقبي الحسابات المشاركين في مهمة المراجعة الواحدة، نتيجة التعاون المشترك والمسئولية التضامنية فيما بينهم، فهذا التكامل قد يساعد في التوصل إلى قرارات أكثر ملائمة فيما يتعلق بالعديد من المشاكل التي يتطلب الأمر التقرير عنها، وينعكس ذلك بشكل أو بآخر على جودة عملية المراجعة ويرفع من احتمالية إكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية.

ويعتقد الباحث أنه رغم غياب خاصيتي التعاون المشترك والمسئولية التضامنية بين مراقبي الحسابات في ظل تبني مدخل المراجعة المزدوجة إلا أن الإيجابيات السابقة يمكن تحقيقها نتيجة تكرار عملية المراجعة لذات العميل بواسطة إثنان أو أكثر من مراقبي الحسابات المستقلين، و الذي يعد تطبيق صريح لمدخل مراجعة النظير الذي تم تناوله في العديد من الدراسات (محمد، ٢٠١٩؛ Cheung, 2011) كأحد أدوات الرقابة على جودة عملية المراجعة، في حين أنه لا يمكن الجزم بتحقيق الإيجابيات السابق الإشارة إليها حال تبني مدخل المراجعة الثنائية، حيث أنه في ظل تبني هذا المدخل يكون كل مراقب حسابات مكلف بمهمة مختلفة عن الآخر فيما يشبه مدخل المراجعة الفردية، و على الرغم ذلك فقد يؤثر تبني مدخل المراجعة الثنائية بشكل إيجابي على جودة عملية المراجعة في حالات معينة خاصة في حالة تنوع أنشطة العميل، حيث يتوقع إسناد عملية المراجعة في كل شركة تابعة متخصصة في نشاط معين إلى مراقب حسابات متخصص في النشاط الصناعي الملائم لطبيعة نشاط الشركة مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة عملية المراجعة.

يضاف إلى ما سبق من إيجابيات أن تبني بعض الشركات لأحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات أدى إلى زيادة الثقة في المعلومات التي أفصحت عنها تلك الشركات، وانعكس ذلك على ما حصلت عليه من مزايا تمويلية تمثلت في إنخفاض تكلفة التمويل مقارنة بالشركات التي تبنت مدخل المراجعة الفردية (karjalainen, 2011; Al-Hadi et al., 2017).

فضلاً عما سبق تشير العديد من الدراسات (Audousset-Coulier, 2012; Baldauf & Rudolf, 2012; Ratzinger-Sakel et al., 2013) إلى مجموعة أخرى من الإيجابيات يمكن تحقيقها من خلال تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات تتمثل في إضعاف علاقة الارتباط أو الاعتماد الإقتصادي بين مراقب الحسابات والعميل، كذلك خفض احتمالية التواطؤ بين مراقب الحسابات والعميل، والتي ترتفع إحصائياً حدوثها في ظل علاقة المراجعة الفردية، وتنخفض تلك الإحصائية بزيادة عدد أطراف تلك العلاقة، حيث أن تكلفة التواطؤ في ظل تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات قد ترتفع بشكل يفوق المنافع الناتجة عن عملية التواطؤ، يضاف إلى ما سبق أن تبني أحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات يعزز من إستقلال مراقبي الحسابات وقدراتهم على مواجهة ضغوط الإدارة لتعديل آرائهم مقارنة بحالة تبني مدخل المراجعة الفردية.

وفي سياق رصد إيجابيات تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات نجد أن هذا التبني يتيح الفرصة للإستفادة من مزايا التغيير الدوري الإلزامي لمراقبي الحسابات ويحد من الآثار السلبية المترتبة على ذلك، والتي من أهمها التضحية بمراقب حسابات لديه الخبرة والفهم لعمليات الشركة وأنشطتها وإحلاله بمراقب حسابات يفتر إلى هذه الخبرة، فوجود إثنين أو أكثر من مراقبي الحسابات يساعد على تنفيذ آلية التغيير الدوري لمراقب الحسابات مع الحفاظ على أحد مراقبي الحسابات القدامى لنقل خبرته عن العميل إلى مراقب الحسابات الجديد.

وعلى المستوى العام لسوق مهنة المراجعة فإن تبني أحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات قد يساهم إلى حد كبير في القضاء على ظاهرة تركيز سوق المراجعة في عدد محدود من مكاتب المراجعة، وهي الظاهرة التي عانت منها العديد من الدول خاصة دول الإتحاد الأوروبي، حيث تركز سوق المراجعة في عدد محدود من مكاتب المراجعة الدولية (Big4) وهو ما دفع المفوضية الأوروبية (EC) عام ٢٠١٠ إلى إصدار مقترح الورقة الخضراء في محاولة لدمج مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة في عمليات مراجعة مشتركة ليصبح لها دور فاعل في سوق المراجعة، حيث إرتكزت هذه الورقة على معتقد بأن توسيع نطاق سوق المراجعة من خلال إتاحة الفرصة لمكاتب المراجعة

الوطنية للمشاركة جنباً إلى جنب مع مكاتب المراجعة الدولية (Big 4) سوف يحفز عملية المنافسة بينها مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة عملية المراجعة.

وعلى الرغم مما سبق تناوله من جوانب إيجابية يمكن تحقيقها من خلال تبني أحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات إلا أن هناك العديد من الآراء المعارضة والتي ترى بوجود العديد من السلبيات المحتملة والتي قد تنتج من تبني أحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات لعل من أهمها:

- عدم التقسيم المتوازن لمهام عملية المراجعة المشتركة بين الشركاء فيها، حيث يمكن أن يرتبط بالمراجعة المشتركة مشكلة التقاعس المتعمد نتيجة إتكال أحد مراقبي الحسابات على الآخر، والأكثر من ذلك قد تكون المراجعة المشتركة وهمية، أي يكون الشكل الرسمي المعلن لها أنها مراجعة مشتركة بينما هي مراجعة فردية في حقيقة الأمر، وقد تم رصد هذا الأمر في فرنسا حيث اتضح أن ٢٠% من حالات المراجعة المشتركة حتى عام ١٩٩٣ كانت مراجعة فردية في حقيقة الأمر، وذلك نتيجة قيام إثنين من مراقبي الحسابات تابعين لمكتب مراجعة واحد بعملية المراجعة المشتركة وإعتماد أحدهما على الآخر للقيام بالمهمة بالكامل، غير أن هذا الأمر تم التصدي له إعتباراً من عام ١٩٩٣ من خلال تعديل قانون السلوك المهني للمراجعين بفرنسا (Ratzinger-Sakel et al., 2013)، غير أن هذه الممارسة السلبية لا يمكن وجودها في ظل تبني مدخلى المراجعة المزدوجة أو الثنائية نظراً لإختلاف خصائصها عن المراجعة المشتركة.

- إرتفاع تكاليف عملية المراجعة، فالأتعاب التي سوف تدفع في حالة تبني أحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات سوف تفوق بلا شك أتعاب المراجعة الفردية في حالة الرغبة في الحفاظ على مستويات الجودة المناسبة في مخرجات عملية المراجعة.

- زيادة مستوى التعقيد بالنسبة للعميل، حيث تكون إدارة الشركة محل المراجعة مطالبة بتلبية مطالب أكثر من مراقب حسابات، والأكثر من ذلك أن آراء مراقبي الحسابات قد تتباين حول العديد من القضايا والمشاكل المحاسبية الأمر الذي يضع العميل في بعض الأحيان في موقف الحكم بين مراقبي الحسابات في بعض هذه القضايا الخلافية، وهذا أمر قد يكون له تأثير سلبي على جودة عملية المراجعة.

- صعوبة التنسيق بين مراقبي الحسابات، خاصة بين مراقبي الحسابات التابعين إلى مكاتب مراجعة دولية (Big 4) والتابعين إلى مكاتب مراجعة وطنية متوسطة أو صغيرة الحجم، خاصة في ظل تبني مدخل المراجعة المشتركة، نظراً لإختلاف الخبرات والامكانيات المتاحة لكل منهم (Deng et al., 2014).

- تأخر إصدار تقارير المراجعة، نظراً لوجود قضايا خلافية بين مراقبي الحسابات حول العديد من القضايا المحاسبية وعدم وجود معيار يوضح آليات حسم تلك القضايا الخلافية خاصة في بعض الدول حديثة العهد بتبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات.

ويرى الباحث أن كل من هذه الجوانب الإيجابية والسلبية المتوقعة الحدوث في ظل تبني أحد مداخل تعدد مراقبي الحسابات قد تؤثر بشكل أو بآخر على كلاً من الجودة الفعلية والمدركة لعملية المراجعة، وبالتالي قد يكون لذلك مردود متوقع على فجوة التوقعات بشأن جودة الأداء لعملية المراجعة، وهذا ما سوف يناوله الباحث في الجزء التالي.

٧-٤ أثر مداخل تعدد مراقبي الحسابات على فجوة توقعات جودة الأداء لعملية المراجعة

يشير وجود فجوة التوقعات في المراجعة إلى حالة من عدم الرضا من جانب أصحاب المصالح عما يقدمه مراقب الحسابات، فهذه الفجوة ترجع في جزء منها إلى إرتفاع سقف توقعات المستخدمين للتقارير المالية عن نتائج الأداء لمراقب الحسابات، وذلك يرجع إلى القصور في الفهم لدور مراقب الحسابات والقيود المفروضة على أدائه، وعلى الجانب الأخر يساهم القصور في أداء مراقب الحسابات في وجود تلك الفجوة سواء كانت الأسباب التي تقف وراء هذا القصور ترجع إلى مراقب الحسابات ذاته أو إلى عوامل أخرى لا يمكنه التحكم فيها.

ويعد (Liggio, 1974) من أوائل الباحثين الذي أشار إلى مصطلح فجوة التوقعات في المراجعة، حيث أرجعها إلى إختلاف جودة مستوى الأداء المهني عن الأداء المتوقع من جانب المستخدمين، ومنذ ذلك الحين توالى الكتابات على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان تتناول مفهوم فجوة التوقعات في مجال المراجعة والعوامل المؤثرة فيها، وقد إنتهت لجنة (Cohen, 1978) المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي إلى أن تلك الفجوة تتمثل في المدى بين ما يتوقعه أو يحتاجه مستخدمى التقارير المالية وبين ما يتوقع مراقب الحسابات القيام به بشكل معقول.

وفى ذات السياق يرى (Mahdi, 2011) أن وجود فجوة التوقعات في المراجعة ناتج عن الإختلاف في المعتقد بين مستخدمى التقارير المالية ومراقبي الحسابات حول واجبات ومسئوليات مراقب الحسابات في ظل غياب الفهم المجتمعي للدور الحقيقي لمراقبي الحسابات، أو ما يمكن أن يطلق عليه سوء فهم المستفيد من خدمات المراجعة، وحدود الإعتماد على تلك الخدمات نتيجة القيود

المفروضة على ممارسيها، لذلك تعرف إحدى الدراسات (السقا، ١٩٩٧) فجوة توقعات المراجعة على إنها تتمثل فى الفرق بين ما يقدمه مراقبي الحسابات وما ينبغى عليهم تقديمه فى ضوء توقعات المجتمع ومعايير المراجعة المتعارف عليها.

ويرى الباحث أنه على الرغم من أن مصطلح فجوة التوقعات فى مجال المراجعة أصبح مألوف ومستخدم على نطاق واسع إلا أنه لا يوجد مفهوم متفق عليه بشأنها، نتيجة إختلاف الزوايا التي تم النظر منها إلى فجوة التوقعات، فالبعض يستخدمها للإشارة إلى التباين فى الأداء المهني للمراجعة من حيث الجودة ومعايير الأداء عما هو متوقع تحقيقه، بينما يستخدمها البعض الأخر للتعبير عن الإختلاف بين مراقبي الحسابات والمجتمع حول التفسيرات المختلفة للقوانين والمعايير التي تحدد واجبات ومسئوليات مراقبي الحسابات، فى حين يستخدمها آخرون للتعبير عن الإختلاف بين أصحاب المهنة والمجتمع فى فهم أهداف المراجعة الخارجية (صالح، ٢٠٠٢).

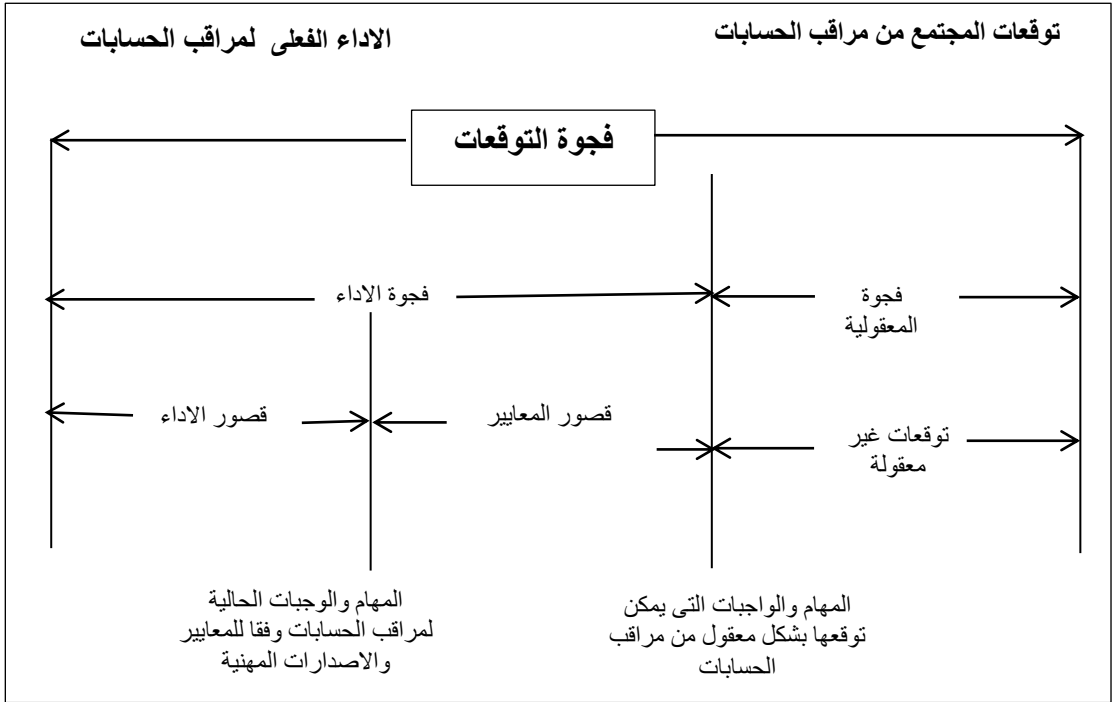
يضاف إلى ما سبق أن هذه الفجوة ذات طبيعة ديناميكية تتأثر بالعديد من المتغيرات المحيطة بأطراف عملية المراجعة، والتي تتمثل فى الثقافة المجتمعية والقوانين المنظمة لمهنة المراجعة، وكذلك معايير المراجعة التي يتم تبنيها فى المجتمع، ويمكن القول بان فجوة توقعات المراجعة فى أى مجتمع من المجتمعات لن تصل ابدأ إلى الصفر، ويرجع ذلك كما خلصت لجنة Cohen (1978) إلى توقع إستمرار حالة سوء الفهم لدى مستخدمى التقارير المالية لطبيعة ودور وظيفة المراجعة الخارجية، حيث يعتقد الكثير من المستخدمين لتقارير المراجعة الخارجية غير المتحفظة إنها تمثل ضمان قاطع لسلامة الموقف المالى للشركات، وهو أمر يصعب تحقيقه عملياً، لذا ما يمكن قوله أن معظم الجهود المبذولة فى هذا الإطار تسعى إلى الحد من إتساع تلك الفجوة ومحاولة السيطرة عليها و إبقائها عند أدنى حد ممكن.

وتجدر الإشارة إلى أن أراء الباحثين قد تعددت حول مسببات فجوة التوقعات فى المراجعة ومكوناتها، وفى سياق تحديد مكونات فجوة التوقعات فى المراجعة نجد أنها قد تتضمن العديد من الفجوات والتي تظهر نتيجة التباين بين ما يقدمه مراقبي الحسابات وما يتوقعه السياسيين والمنظمين والأكاديميين أو حتى الجمهور العام، لكن فى إطار هذه الدراسة سوف يتم التركيز على تلك الفجوة التي تصف الإختلاف أو التباين بين ما يتوقعه مستخدمى القوائم المالية وما يقدمه مراقبي الحسابات، وفى هذا الإطار يمكن تقسيم هذا الإختلاف أو التباين إلى ثلاث مستويات: المستوى الأول : ويتمثل فى التباين بين مستخدمى القوائم المالية ومراقبي الحسابات حول المسئوليات التي

يجب أن يطلع بها مراقبي الحسابات وهو ما يمكن أن نطلق عليه فجوة الإتجاه Attitude Gap اما المستوى الثاني : والذي يتمثل فى تباين الإعتقاد بين مستخدمى القوائم المالية ومراقبى الحسابات حول المسئوليات الحالية لمراقبى الحسابات أو ما يمكن أن يطلق عليه فجوة الإعتقاد Belief Gap، أما المستوى الثالث: يتمثل فى التباين بين مستخدمى القوائم المالية ومراقبى الحسابات بخصوص الكفاءة فى تنفيذ عملية المراجعة ويمكن أن يطلق على ذلك فجوة الأداء Performance Gap، ويتفق الباحث مع ما إنتهت إليه دراسة (Porter, 1993) فى أن فجوة التوقعات فى المراجعة يمكن أن يتسبب فيها أحد أطراف عملية المراجعة أو كلا الطرفين، وبالتالي يمكن تقسيم فجوة التوقعات إلى جزئين هما (خليل، ٢٠١٥):

- **فجوة المعقولة:** وتنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقعه المستفيدين من خدمات المراجعة وبين ما يستطيع مراقب الحسابات إنجازه بصورة معقولة، وتنشأ هذه الفجوة نتيجة مغالاة مستخدمى القوائم المالية فى توقعاتهم دون أى مراعاة للمحددات التى تحكم عمل مراقب الحسابات.
- **فجوة الأداء:** وتنشأ نتيجة تباين فى التوقعات المعقولة من جانب المجتمع لما يجب أن يقوم به مراقبى الحسابات وبين أدائهم الفعلى، وتنقسم هذه الفجوة إلى العديد من الفجوات الفرعية الأتية:
- **فجوة قصور الأداء:** وتنتج عن تخلف أداء مراقبى الحسابات عن المستوى المعقول، و ذلك نتيجة نقص الكفاءة المهنية لديهم أو الإهمال وعدم الإلتزام بمعايير المراجعة التى أقرها المجتمع.
- **فجوة قصور المعايير:** وهى الفجوة بين المهام التى يمكن توقعها بصورة معقولة من مراقب الحسابات والمهام المطلوبة منهم من خلال المعايير والإصدارات المهنية.
- **فجوة التقرير:** وتعرف بأنها الإختلاف بين توقعات مستخدمى التقارير المالية لرأى مراقب الحسابات المتمثل فى تقرير عملية المراجعة.
- **فجوة الإستقلال:** تحدث نتيجة لإنحراف السلوك الفعلى لمراقب الحسابات عن الإستقلال المتوقع منه طبقاً لقواعد السلوك المهنى، بسبب العديد من العوامل التى تؤثر على إستقلال مراقب الحسابات، والتي تمنعه من إبداء رأى غير متحيز خلال أداء إختبارات المراجعة وإصدار التقرير .
- **فجوة المسئولية:** وتنتج عن إختلاف إدراك وفهم مراقبى الحسابات ومستخدمى التقارير المالية للمسئولية الأدبية لمراقب الحسابات والتي تتمثل فى حماية المجتمع من الفساد، والمسئولية المهنية والتي تتمثل فى مراعاة معايير المهنة التى ينتمى إليها، والمسئولية القانونية والتي تتمثل فى الإلتزام بالقانون واللوائح التى يقرها المجتمع.

ويرى الباحث أن التصنيف السابق قد أضاف العديد من فجوات التوقع الفرعية إلى التصنيف الذي وضعه (Porter 1993)، والتي تمثلت في فجوة التقرير والإستقلال وكذلك المسؤولية، غير أن الباحث يرى أن هذه الفجوات الثلاثة يمكن تضمينها ضمن الفجوات الأساسية التي حددها Porter، فعلى سبيل المثال فجوة الإستقلال يمكن تضمينها ضمن فجوة نقص الأداء، فعدم إتزام مراقب الحسابات بالحياد والإستقلال المفترض يعنى عدم الإلتزام بمعايير المراجعة التي يتبناها المجتمع مما يعنى أن هناك قصور فى الأداء سواء كان ذلك بشكل متعمد أو غير متعمد، وبناء على ما سبق يرى الباحث أن فجوة التوقعات فى المراجعة تنقسم إلى مكونين هما: فجوة المعقولية وفجوة الأداء، كما يوضح الشكل رقم (١).

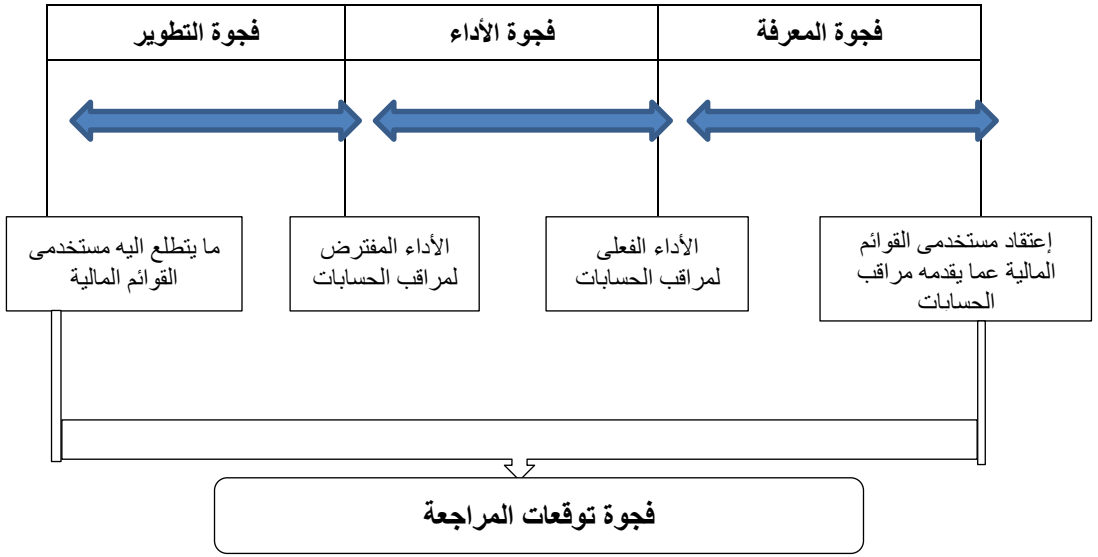


الشكل (١) مكونات فجوة التوقعات فى المراجعة

Source : Porter, B., (1993). "An Empirical Study of the Audit Expectation Performance Gap", Accounting and Business Research, Vol. 24, No. 73, P. 50

ورغم أن تقسيم (Porter 1993) لمكونات فجوة التوقعات فى المراجعة هو التقسيم الشائع فى معظم الدراسات فى هذا المجال، إلا أن الباحث يرى أن هذا التقسيم يتوقف عند توصيف مكونات تلك الفجوة لكنه لا يشير إلى متطلبات التعامل معها للحد من إتساعها أو محاولة تدنيها إلى أدنى

حد ممكن، حيث أن آليات التعامل مع كل مكون من تلك الفجوة تختلف باختلاف إمكانية التحكم فيها سواء بواسطة مراقب الحسابات أو بواسطة جهات تنظيمية، وإنطلاقاً مما سبق ولأغراض هذه الدراسة يرى الباحث أهمية تبني تقسيم فجوة التوقعات في المراجعة والذي أشارت إليه جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) The Association of Chartered Certified Accountants (2019) والذي تضمن تقسيم تلك الفجوة إلى ثلاثة أقسام كما يوضحها الشكل رقم (٢).



شكل (٢) مكونات فجوة التوقعات في المراجعة

Source : The Association of Chartered Certified Accountants , (2019) "Closing the Expectation Gap in Audit", https://www.accaglobal.com/content/dam/ACCA_Global/professional-nsights/Expectation-gap/pi-closing-expectation-gap-audit.pdf.

الفجوة المعرفية knowledge Gap وتتمثل في الفرق بين ما يعتقد جمهور المستفيدين من مهنة المراجعة عن مراقبي الحسابات وواجباتهم وبين ما يقدمه هؤلاء بالفعل، وهى ما يطلق عليه أحياناً فجوة سوء الفهم لدور مراقبي الحسابات فى العديد من القضايا مثل منع حالات الفشل للشركات، وكذلك عدم تفهم القيود التى قد تفرض على مراقب الحسابات خلال الممارسة الفعلية للمهنة، ويرى الباحث أن هذه الفجوة بهذا الوصف لا تنفى مسئولية مراقب الحسابات بشكل مطلق عنها، حيث أن لمراقبي الحسابات دور فى الحد من هذه الفجوة على إعتبار أنها تمثل الفرق بين

إعتقاد المستخدمين للقوائم المالية والأداء الفعلى لمراقبي الحسابات وليس الأداء المفترض، وقد أشارت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) إلى فجوة المعرفة بأنها المكون الرئيسى فى فجوة التوقعات فى عملية المراجعة، وبالتالي ترى أن هذه الفجوة يمكن الحد منها من خلال تطوير أداء مراقبي الحسابات، وتنمية وعى مستخدمى التقارير المالية، وعلى الرغم من ذلك لا يتوقع أن تصل تلك الفجوة إلى المستوى الصفرى.

فجوة الأداء Performance Gap: وتشير تلك الفجوة إلى مجالات عدم الإلتزام من جانب مراقبي الحسابات بمتطلبات معايير المراجعة أو اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة المهنة، وحالة عدم الإلتزام يشار إليها بحالة قصور جودة الأداء لمراقبي الحسابات، يضاف إلى ما سبق أن الإختلاف فى تفسير بعض المعايير أو وجود تضارب بين المعايير والقوانين واللوائح المنظمة للمهنة يساهم أيضا فى وجود هذه الفجوة، والتعامل مع هذه الفجوة يتطلب فى تصور الباحث الإهتمام المتبادل بقضية الجودة بين الممارسين للمهنة والمنظمين لها على حد سواء فمكاتب المراجعة مطالبة بتصميم نظم لضمان جودة أداء المهام المكلفة بها كجزء أصيل فى عملها كذلك فأن الجهات المنظمة لمهنة المراجعة يقع على عاتقها مراجعة جودة أداء مكاتب المراجعة بشكل دورى.

فجوة التطوير Evolution Gap: توجد هذه الفجوة عندما توجد الحاجة إلى تطوير معايير المراجعة أو القوانين واللوائح المنظمة للمهنة فى مجتمع ما، و لا يتم الإستجابة إلى هذه الحاجة، لذلك فإن الأمر يتطلب الأخذ بعين الإعتبار أثر تطور إحتياجات مستخدمى القوائم المالية والتقدم التكنولوجى فى المجتمع على آليات عمل مهنة المراجعة ومخرجاتها، وذلك حتى نستطيع إضافة المزيد من القيمة إلى ما تقدمه مهنة المراجعة لمستخدميها.

وبناء على ما تقدم يرى الباحث أن تحديد فجوة المعرفة وكذلك فجوة الأداء هو مطلب أولى لتحديد إتجاهات التطوير المطلوبة فى مهنة المراجعة للحد من فجوة التطوير، فالتطوير فى معايير المراجعة والقوانين واللوائح والمنظمة دون تحديد مسببات كلاً من فجوة المعرفة والأداء يعد إفراط فى التطوير غير مبرر وغير مقبول.

والجدير بالذكر أن (Maggie McGhee (2019 المدير التنفيذى للحكومة بجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين قد أشارت فى مقدمة تقرير أعدته الجمعية بعنوان القضاء على فجوة التوقعات فى المراجعة إلى إنه رغم كل الجهود التى بذلت للحد من فجوة التوقعات فى المراجعة على مدى أكثر من نصف قرن إلا أن الحل الوحيد هو الإستمرارية فى التركيز على كل ما من شأنه الإرتقاء

جودة عملية المراجعة على مستوى المهنة وممارسيها، وبذل المزيد من الجهد لرفع مستوى الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بدور مهنة المراجعة وحدود الإستفادة منها.

ووفقا لما سبق الإشارة إليه من مزايا إتباع مداخل تعدد مراقبي الحسابات، يرى الباحث أن هناك العديد من الفرص المحتملة والتي يمكن أن تساهم في زيادة مستوى جودة الأداء لمراقبي الحسابات من خلال دعم إستقلالهم وزيادة مستويات المنافسة بين مكاتب المراجعة نتيجة الحد من ظاهرة تركيز سوق المراجعة في يد مجموعة محدودة من مكاتب المراجعة، بالإضافة إلى ذلك فأن التعاون المشترك بين مكاتب المراجعة قد يساهم في الإستفادة من المزايا الفنية والتقنية المتاحة لديها بما يعظم من مستوى جودة الأداء ويحد من فجوة التوقعات في عملية المراجعة، بيد أنه على الجانب الآخر توجد العديد من التهديدات - والتي سبق الإشارة إليها- التي تحد من إمكانية الإستفادة من تلك الفرص المتاحة لتحسين جودة أداء مراقبي الحسابات.

وعلى الرغم مما سبق الإشارة إليه من دور إيجابي محتمل لتبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات في الحد من فجوة التوقعات بشأن جودة أداء عملية المراجعة، إلا أن الباحث يعتقد أن إختلاف البيئة المنظمة لمهنة المراجعة وكذلك الثقافة المجتمعية للمستفيدين من مخرجات تلك المهنة قد تمثل عوامل حاکمة تحد من التأثير الإيجابي لمداخل تعدد مراقبي الحسابات على جودة أداء عملية المراجعة، وبالتالي على فجوة توقعات جودة أداء عملية المراجعة، و يعد هذا أمر طبيعي لإختلاف تلك العوامل من دولة إلى أخرى، حتى داخل الدولة الواحدة من حقبة زمنية إلى حقبة أخرى، لذا سوف يستعرض الباحث في الجزء التالي الدراسات السابقة في هذا الإطار تمهيداً لإشتقاق فروض الدراسة وإختبار مدى صحتها من خلال بيانات الدراسة التطبيقية المرتبطة بالبيئة المصرية.

٧-٥ الدراسات السابقة وإشتقاق الفروض

إزاء الآراء المتعارضة عن مزايا وعيوب تبني المداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات، والتي كانت محل إهتمام للعديد من الدراسات التي سعت لمحاولة تقديم أدلة عن تلك المزايا والعيوب من خلال تجارب مجموعة من الدول والأسواق التي تبنت تلك المداخل بشكل أواخر، يعرض الباحث فيما يلي نتائج أبرز تلك الدراسات السابقة:

دراسة (Alfraih & Alanazi, 2012) حاولت تقييم فعالية المراجعة المشتركة في تعزيز جودة الإفصاح في التقارير المالية السنوية في دولة الكويت، وذلك من خلال دراسة عينة من الشركات

المدرجة بسوق الأوراق المالية الكويتي خلال الفترة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٦، وتوصلت الدراسة إلى إنخفاض فعالية المتطلبات المرتبطة بالمراجعة المشتركة في تعزيز جودة الإفصاح، حيث بلغ متوسط الزيادة في مستوى الإفصاح الإلزامي ٤% منذ تطبيق هذه المتطلبات، كما إنتهت الدراسة إلى أن الشركات التي إستعانت بإثنين من مكاتب المراجعة الكبرى جاءت في المرتبة الأولى فيما يتعلق بالإلتزام بمتطلبات الإفصاح الإلزامي، بينما الشركات التي إستعانت بإثنين من مكاتب المراجعة إحداها ينتمى إلى مكاتب المراجعة الدولية والأخر ينتمى إلى مكاتب بخلاف مكاتب المراجعة الدولية جاءت في المرتبة الثانية، في حين أن الشركات التي إستعانت بإثنين من مكاتب المراجعة التي لا تنتمى إلى مكاتب المراجعة الدولية جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث درجة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح.

وعلى الجانب الآخر إنتهت دراسة (Ratizinger- Sakel, et al., 2013) إلى أن المراجعة المشتركة لها إنعكاس إيجابي على جودة عملية المراجعة، حيث أثبتت الدراسة أن المراجعة المشتركة تعزز العديد من الجوانب وثيقة الصلة بجودة أداء عملية المراجعة، خصوصا فيما يتعلق بجودة عملية التوثيق والتي شهدت تحسن كبير في ظل نموذج المراجعة المشتركة، نتيجة زيادة الكفاءة المهنية والإستقلال ووجود رقابة متبادلة بين مراقبي الحسابات، فضلاً عن ذلك فإن زيادة عدد الإجتماعات المشتركة بين مراقبي الحسابات بعضهم البعض من جهة، ومراقبي الحسابات و مسؤولي الحوكمة بالشركات من جهة أخرى، ترتب عليه تحسن في مستويات الشك المهني لدى مراقبي الحسابات مما إنعكس بشكل إيجابي على جودة عملية المراجعة.

وفي ذات السياق توصلت دراسة (عبد الحميد، ٢٠١٤) إلى المراجعة المشتركة تساهم إلى حد كبير في تعزيز مصداقية المعلومات المالية لدى مستخدمي التقارير المالية، نظراً لأنها تعزز إستقلال مراقبي الحسابات من خلال تعزيزها للقوة التفاوضية لمراقبي الحسابات في مواجهة إدارات الشركات.

وفي شكل آخر من أشكال تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات استهدفت دراسة (Lin et al., 2014) بحث أثر تبني مدخل المراجعة الثنائية في دولة الصين على مستوى التحفظ لدى مراقبي الحسابات كأحد مؤشرات جودة عملية المراجعة، وحاولت الدراسة الإجابة عن تساؤل وهو هل الإلزام بالمراجعة الثنائية في بعض الشركات يؤدي إلى المزيد من التحفظ من جانب المراجعين؟، ولإجابة عن هذا التساؤل استعانت الدراسة بعينة من المشاهدات عن تلك الشركات تتكون من

٧٠٤٦ مشاهدة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، وتم الإعتماد على الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر للقياس.

وأوضحت النتائج أن متطلبات المراجعة الثنائية تقيد و إلى حد كبير من إستخدام الإستحقاقات الإختيارية والتي تهدف الى زيادة الدخل، وليس الإستحقاقات الإختيارية التي تهدف إلى تخفيض الدخل، علاوة على ذلك فقد توصلت الدراسة إلى أن التقارير المالية تكون أكثر تحفظاً عندما يكون مراقبا الحسابات من مكاتب المراجعة المستقلة تماما عن بعضها البعض، ومع ذلك لم تظهر الدراسة التجريبية إختلاف معنوي في مستوى التحفظ لمراقبي الحسابات عند إلغاء متطلبات المراجعة الثنائية والمقارنة بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة مما يعنى عدم وجود دليل يمكن الإعتماد عليه للقول بأن للمراجعة الثنائية تأثير إيجابي أو سلبي على جودة عملية المراجعة.

وفي دراسة (Deng et al., 2014) إستهدف الباحثون فحص أثر إستخدام المراجعة المشتركة على الجودة الفعلية لعملية المراجعة من خلال الإعتماد على منهج تحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن تبني مدخل المراجعة المشتركة بواسطة مكاتب مراجعة صغيرة الحجم يترتب عليه إنخفاض جودة عملية المراجعة مقارنة بالحالة التي يتم الإستعانة فيها بمكتب مراجعة دولي بشكل منفرد، و أن المراجعة المشتركة لها تأثير سلبي على إستقلال مراقب الحسابات.

وفي البيئة المصرية إستهدفت دراسة (El Assy, 2015) التحقيق من تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ في الأرباح، كمؤشر غير مباشر لجودة عملية المراجعة للشركات المدرجة في البورصة المصرية، وذلك من خلال محاولة الاجابة عن تساؤل وهو هل الشركات التي تم مراجعتها من قبل إثنين من مراقبي الحسابات المستقلين أكثر تحفظاً من الشركات التي تم مراجعتها من قبل مراقب حسابات واحد؟، وهل تتأثر هذه العلاقة بدرجة الإلزام بالمراجعة المشتركة؟، وهل تتأثر هذه العلاقة بحجم مكاتب المراجعة المشاركة في عملية المراجعة؟. وللإجابة عن تلك التساؤلات إعتمدت الدراسة على عينة من ٣٢ شركة مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، و إنتهت نتائج التحليل الإحصائي إلى أنه لا يوجد فروق معنوية في مستويات التحفظ في الأرباح بين الشركات التي تم مراجعتها من خلال تبني مدخل المراجعة المشتركة بشكل إلزامي والشركات التي تبنت ذات المدخل بشكل إختياري، كذلك أوضحت النتائج أنه لا يوجد فروق معنوية في مستويات التحفظ في الأرباح بين الشركات التي تم مراجعتها من قبل إثنين من مكاتب

المراجعة الدولية والشركات التي تم مراجعتها من قبل إثنين من مكاتب المراجعة غير الدولية، أو من قبل مكتب مراجعة دولي مقترناً بمكتب مراجعة غير دولي.

وعلى جانب آخر سعت دراسة (Alfraih, 2016) إلى التعرف على تأثير قواعد الحوكمة والمراجعة المشتركة على فترة الإنتهاء من عملية المراجعة، بالتطبيق على سوق الأوراق المالية بدولة الكويت، وإتضح من نتائج الدراسة، أن المراجعة المشتركة ساهمت فى الحد من مشاكل الممارسة المهنية التي تواجهه أى من مكاتب المراجعة المشاركة فى عملية المراجعة المشتركة، وبالتالي فإن المراجعة المشتركة ساهمت و إلى حد كبير فى إيجاد حلول عملية لمواجهة مشكلة تأخر إصدار تقرير مراقبي الحسابات، والذي يعد أحد العوامل المؤثرة على جودة المعلومات من ناحية وجودة عملية المراجعة من ناحية أخرى.

وفى ذات السياق ذهبت دراسة (أبو جبل، ٢٠١٦) إلى محاولة الكشف عن مدى التأثير الجوهري للعلاقة بين تفعيل المراجعة المشتركة وتحسين جودة عملية المراجعة فى بيئة الممارسة المهنية فى جمهورية مصر العربية، واعتمدت الدراسة على بيانات عينة عشوائية من القوائم المالية وتقارير المراجعة للشركات المصرية المسجلة فى بورصتى القاهرة والإسكندرية، وتم الإستعانة بمجموعة من الأسئلة الإستقصائية و إنتهت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى لتبني مدخل المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة خاصة فى ظل وجود أحد مكاتب المراجعة الدولية ضمن مزيج مكاتب المراجعة المشاركة فى عملية المراجعة المشتركة، وإستندت الدراسة إلى مؤشر القدرة على إكتشاف التحريفات الجوهريه بالقوائم المالية كمؤشر لجودة عملية المراجعة.

فى حين تشير نتائج إحدى الدراسات الميدانية (جبر، ٢٠١٧) إلى أنه يوجد إتفاق بين أراء معظم المستقصى منهم على أن مدخل المراجعة المشتركة يؤدي إلى تعزيز استقلالية مراقبي الحسابات، مما يعنى وجود علاقة إرتباط قوية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة والجودة المدركة لعملية المراجعة، غير أن قوة هذا الإرتباط يتأثر بإختلاف مزيج مكاتب المراجعة التي تتضمنها عملية المراجعة المشتركة، فتنفيذ عملية المراجعة المشتركة من خلال مكاتبين من مكاتب المراجعة الدولية (Big 4) سوف يؤثر بصورة إيجابية وبشكل أقوى على الجودة المدركة لعملية المراجعة عنه فى حالة غياب تلك المكاتب الدولية عن مزيج مكاتب المراجعة التي تتضمنها عملية المراجعة المشتركة.

وعلى نحو معاكس إنتهت دراسة (Eldyasty,2019) عند إختبارها للعلاقة بين المراجعة المشتركة وجودة التقارير المالية فى جمهورية مصر العربية إلى نتيجة تتمثل فى أن تبني كلاً من المراجعة المشتركة والمزدوجة لا يؤدي إلى تحسين الجودة الفعلية لعملية المراجعة، بينما أوضحت الدراسة أنه يوجد علاقة إرتباط إيجابية بين أتعاب عملية المراجعة وتبني أياً من مدخلى المراجعة المشتركة أو المزدوجة.

بينما ذهبت دراسة (محمد، ٢٠١٨) إلى فحص العلاقة بين مدخلى المراجعة المشتركة والمزدوجة وجودة عملية المراجعة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المسجلة فى البورصة المصرية وعددها ٧١ شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٦، وقد أوضحت النتائج عدم وجود فروق معنوية على مستوى جودة عملية المراجعة عند تبني أى من مدخلى المراجعة المشتركة أو المزدوجة وتبني مدخل المراجعة الفردية، إلا أن الدراسة أوضحت إختلاف تأثير المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة بإختلاف القطاع الصناعى الذى تنتمى إليه الشركات، وكذلك طبيعة هيكل الملكية حيث تحسنت جودة عملية المراجعة فى الشركات ذات الملكية العامة والمختلطة بالمقارنة بالشركات ذات الملكية الخاصة.

وفى ذات السياق حاولت دراسة (Quick& Schmidt, 2018) الإجابة عن تساؤل وهو هل ما قامت به المفوضية الأوروبية مؤخراً من محاولات لإصلاح سوق المراجعة فى أعقاب الأزمة المالية العالمية لإستعادة ثقة الجمهور فى مهنة المراجعة حقق أهدافه المنشودة؟. وحاولت الدراسة التعرف على مدى تأثير إدراك المستفيدين من خدمات المراجعة لإستقلالية مراقب الحسابات، وجودة عملية المراجعة بالمتغيرات المرتبطة بالتغيير الدورى لمكاتب المراجعة، و فترة الإحتفاظ بمراقب الحسابات، واخيراً المراجعة المشتركة، والتي أيد المنظمون للمهنة دورها فى تحسين إستقلالية مراقب الحسابات وجودة عملية المراجعة، وتشير نتائج الدراسة التجريبية التى طبقت على عينة من مديري البنوك والمستثمرين المانيا إلى وجود تأثير معنوى سلبى لتبني مدخل المراجعة المشتركة على تصورات المشاركين فى عينة الدراسة عن إستقلالية مراقب الحسابات، وأن زيادة فترة تغيير مكاتب المراجعة والتي وصلت إلى ٢٤ عامًا فى بعض الشركات تؤثر بشكل معنوى وسلبى على مستوى الجودة المدركة لعملية المراجعة، مقارنة بفترة تغيير كل عشر سنوات، وتشير إختبارات التباين إلى وجود تفاعل سلبى بين فترة تغيير مراقبى الحسابات والمراجعة المشتركة على تصورات المشاركين لإستقلال المراجع، وخلصت الدراسة إلى إنها فشلت فى تحديد التأثير الإيجابى للتدابير التنظيمية

التي إتخذتها أو دعمتها المفوضية الأوروبية على تصورات المستفيدين من خدمات المراجعة عن إستقلال المراجع وجودة عملية المراجعة.

وفي سياق آخر ذهبت دراسة (Kermiche & Charles, 2018) إلى فحص مدى صحة معتقد صانعو السياسة في فرنسا، والذي يرى أن المراجعة المشتركة تعد حل للتخفيف من حدة ظاهرة تركيز سوق المراجعة والمخاطر النظامية المرتبطة بسيطرة مكاتب المراجعة الدولية الكبرى، حيث قام الباحثين بتطبيق تحليل ماركوف على سلوك عملاء المراجعة عند المفاضلة بين الأشكال المختلفة من مزيج مراقبي الحسابات المنتمين إلى مكاتب المراجعة الكبرى ومكاتب المراجعة صغيرة الحجم عند تبني مدخل المراجعة المشتركة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تدعم الرأي القائل بأن مدخل المراجعة المشتركة المطبق في فرنسا فعال في الحفاظ على إنفتاح السوق والتخفيف من سيطرة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، وذلك على المدى الطويل، فضلا عن ذلك أوضحت الدراسة أن الإعتبار الإقتصادي لا يدعم ان يكون مزيج مراقبي الحسابات من المنتمين إلى مكاتب المراجعة الكبرى، بينما ارتفاع تكلفة الوكالة - مثل حالة تركيز الملكية- يفسر إختيار عملاء المراجعة لمزيج من مراقبي الحسابات المنتمين الى مكاتب المراجعة صغيرة الحجم، وبشكل عام دعمت هذه الدراسة موقف المفوضية الأوروبية في التبنى الإلزامي لمدخل المراجعة المشتركة ودورة المحتمل في التخفيف من تركيز سوق المراجعة، غير أن الدراسة أوضحت أنه ليس من الضروري فرض مدخل المراجعة المشتركة لتحقيق هذا الهدف، ولكن يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال وسائل أخرى عديدة.

وقد حاولت دراسة (Fan-Hua et al.,2019) بحث أثر الإختلاف النوعي لمراقبي الحسابات المشاركين في عملية المراجعة على جودة عملية المراجعة، وبشكل أكثر تحديداً سعت هذه الدراسة إلى تقييم ما إذا كان مشاركة مراقبين حسابات من الذكور والإناث في عملية المراجعة له تأثير على سلوك الشركات تجاه إدارة الأرباح، و إتمدت الدراسة على بيانات الشركات في البيئة المؤسسية لتايوان ، حيث يلزم القانون الشركات بالمراجعة المشتركة، و أوضحت نتائج الدراسة التجريبية أن إشراك المرأة كمراقب حسابات ضمن مزيج مراقبي الحسابات في عملية المراجعة المشتركة يحد من عمليات إدارة الأرباح، و بغض النظر عما إذا كان مراقب الحسابات الأخر المشارك في عملية المراجعة ذكر أو أنثى، كذلك أوضحت الدراسة أن تضمين عملية المراجعة المشتركة لمراقب حسابات من الذكور ذوي الخبرة في الصناعة يمكن أن يحد بشكل كبير من سلوك إدارة الأرباح ، و أوضحت نتائج الدراسة التجريبية أن تضمين المراجعة المشتركة لكل من مراقبي

الحسابات الذكور و الإناث مع تمتعهم بعنصر الخبرة فى الصناعة يمكن أن يدفع العملاء إلى الإنخراط فى أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية كبديل لإدارة الأرباح على أساس الإستحقاق المحاسبى، وبناء على ما تقدم خلصت الدراسة إلى أن تضمين عملية المراجعة المشتركة لمراقبة حسابات ذات سمات قيادية و مراقب حسابات ذو خبرة فى الصناعة يؤدى إلى نتائج مراجعة أكثر جودة.

وقد قامت دراسة (Chui et al.,2020) بتقييم ما إذا كانت إزدواجية المراجعة تؤثر على جودتها الفعلية، وتم الإعتماد على مؤشر للجودة يتمثل فى التعديلات على تقرير المراجعة بإستخدام عينة من الشركات الروسية العامة خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٤ و ٢٠١٦، و أوضحت نتائج الدراسة أن إزدواجية المراجعة تقلل بشكل كبير من ميل مراقبي الحسابات إلى تعديل تقارير المراجعة مقارنة بالشركات التى تتبنى المراجعة الفردية ويزيد هذا الانخفاض المحتمل فى جودة عملية المراجعة عندما تكون الشركة فى وضع تحقيق الخسائر، وكذلك أوضحت الدراسة أن وجود مراقبي حسابات ينتمون إلى مكاتب مراجعة دولية ضمن عملية المراجعة المزدوجة لا يؤثر على النتيجة السابق التوصل إليها.

ويخلص الباحث فى ضوء الدراسات السابقة إلى أن معظم هذه الدراسات توصلت إلى نتائج متباينة، وفى إعتقاد الباحث أن هذا يعد أمر منطقي لإختلافها من حيث مجتمع الدراسة والفترة الزمنية التى تغطيها، فضلاً عما سبق وجد الباحث أن معظم هذه الدراسات إعتمدت على مقياس وحيد للتعبير عن الجودة الفعلية لعملية المراجعة وكان من الأجدى إستخدام مقياسين على الأقل لتأكيد النتائج التى توصلت إليها، يضاف إلى ما سبق أن معظم تلك الدراسات تناولت المداخل المختلفة لتعدد مراقبي الحسابات تحت مسمى واحد وهو المراجعة المشتركة فى حين أنه يوجد ثلاثة مداخل لتعدد مراقبي الحسابات تختلف فيما بينها فى فلسفة العمل والقواعد المنظمة لها.

فضلاً عما سبق لم تولى هذه الدراسات السابقة الإهتمام الكافى لقياس تأثير تلك المداخل على الجودة المدركة لعملية المراجعة من جانب مستخدمى القوائم المالية رغم أهمية ذلك فى إعتقاد الباحث لقياس أثرها على فى الحد من فجوة التوقعات لجودة الأداء لعملية المراجعة، حيث يعتقد الباحث أن تحسن الجودة الفعلية لعملية المراجعة نتيجة تبني تلك المداخل قد يكون عديم التأثير على فجوة توقعات جودة الأداء لعملية المراجعة إذا أدى تبني تلك المداخل إلى إرتفاع سقف توقعات مستخدمى القوائم المالية بشكل مبالغ فيه عن جودة تلك القوائم المالية، وأخيراً وجد الباحث أن معظم الدراسات العربية السابق الإشارة إليها إعتمدت على المنهج الإستقصائى رغم توافر بيانات كمية

يمكن إستخدامها لقياس أثر تبني تلك المداخل بشكل يحقق نتائج أكثر دقة من خلال الدراسة التطبيقية.

وبناء على ما سبق يمكن للباحث صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

- لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على مستوى الإستحقاقات الإختيارية.
- لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المزدوجة على مستوى الإستحقاقات الإختيارية.
- لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبي.
- لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المزدوجة على مستوى التحفظ المحاسبي.
- لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على قيمة المنشأة .
- لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المزدوجة على قيمة المنشأة.

٦-٧ الدراسة التطبيقية

يستهدف الباحث من خلال الدراسة التطبيقية الوقوف على أثر تبني أى من مداخل تعدد مراقبي الحسابات فى البيئة المصرية على كلاً من الجودة الفعلية والمدركة لعملية المراجعة، وبالتالى على فجوة توقعات جودة أداء عملية المراجعة، وسوف يتم التركيز على مدخلين من مداخل تعدد مراقبي الحسابات وهما مدخلى المراجعة المشتركة و المزدوجة دون مدخل المراجعة الثنائية، وذلك للصعوبات العملية التي تتعلق بالحصول على بيانات تتعلق بتطبيق هذا المدخل، ويسعى الباحث من خلال هذا الجزء إلى إختبار الفروض النظرية السابق الإشارة إليها بهدف التوصل إلى نتائج وتوصيات تساهم بجانب الدراسات الأخرى - ذات الصلة- فى تطوير مهنة المراجعة وتحسين مستويات الثقة فيها من جانب المجتمع بصورة عامة، ومستخدمى القوائم المالية بصورة خاصة، وسوف يحاول الباحث تحقيق هذه الأهداف من خلال الجزء المتبقى من هذه الدراسة.

١-٦-٧ تحديد وقياس متغيرات الدراسة

تتمثل المتغيرات الرئيسية والتي تشكل فى مجموعها العناصر اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية فى المراجعة المشتركة، المراجعة المزدوجة، الجودة الفعلية والمدركة لعملية المراجعة، وسوف يتم التعبير عن الجودة الفعلية لعملية المراجعة لأغراض الدراسة مرة بإستخدام مستوى الإستحقاقات الإختيارية كمقياس عكسى للجودة الفعلية لعملية المراجعة، ومرة أخرى بإستخدام مستوى التحفظ المحاسبي كمقياس طردى للجودة الفعلية لعملية المراجعة، وسوف يتم تناول ذلك على النحو التالي:

أولاً: المتغيرات المستقلة

فى ضوء أهداف الدراسة و إتساقاً مع فروضها يمكن توصيف وقياس المتغيرات المستقلة على النحو التالى:

- المراجعة المشتركة Joint Audit وسوف يتم التعبير عنها بالرمز (Joint A.) ، ويتم التعبير عنها كمياً بالقيمة (١) إذا كانت الشركة تتبنى مدخل المراجعة المشتركة وبالقيمة (٠) إذا كانت تتبنى مدخل المراجعة الفردية.

- المراجعة المزدوجة Double Audit وسوف يتم التعبير عنها بالرمز (Double A.)، ويتم التعبير عنها كمياً بالقيمة (١) إذا كانت الشركة تتبنى مدخل المراجعة المزدوجة وبالقيمة (٠) إذا كانت تتبنى مدخل المراجعة الفردية.

ثانياً: المتغيرات التابعة**(١) الجودة الفعلية لعملية المراجعة**

وسوف يعتمد الباحث فى التعبير عن الجودة الفعلية لعملية المراجعة على مؤشرين غير مباشرين وهما مستوى الإستحقاقات الإختيارية، ومستوى التحفظ المحاسبى على النحو التالى:

(أ) الإستحقاقات الإختيارية

إعتمدت معظم الدراسات السابقة فى هذا المجال على نموذجى جونز، و جونز المعدل لقياس مستويات إدارة الأرباح (Stoloway & Breton,2004)، إلا أن الباحث سوف يعتمد على نموذج جونز المعدل بالأداء (Kothari et al.,2005) والذى يعد النسخة المطورة للنموذجين السابقين، وذلك نظراً للإنتقادات التى واجهها كلاً من النموذجين السابقين من جانب العديد من الباحثين (Hassan & Naser,2013)، والتي تتمثل فى فشل كلاً من النموذجين فى توفير تقديرات للإستحقاق الإختيارى يمكن الإعتماد عليها فى حالة إستخدام عينات غير عشوائية، بالإضافة إلى أن كلاهما يهمل الأداء السابق للشركة وأثره على الإستحقاقات غير الإختيارية، وانطلاقاً مما سبق سوف يعتمد الباحث فى قياس الإستحقاقات الإختيارية على نموذج جونز المعدل بالأداء، أو ما يطلق عليه فى كثير من الأحيان مؤشر إدارة الأرباح ويعبر عن نموذج جونز المعدل بالأداء بالمعادلة التالية:

$$TA_{it} / AT_{it-1} = \beta_0 + \beta_1(1/ AT_{it-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it}) / A_{it-1} + \beta_3(PPE_{it} / AT_{it-1}) + \beta_4 ROA_{it-1} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

TA = الإستحقاقات المحاسبية الكلية.

AT it = إجمالي الأصول.

ΔREV = التغيير في صافي المبيعات.

ΔAR = التغيير في صافي العملاء و أراق القبض.

PPE = إجمالي الأصول الثابتة.

ROA it-1 = العائد على الأصول في العام السابق.

ε it = بواقي الإنحدار .

β_0 : β_4 = معلمات الإنحدار .

it = بيانات الشركة في السنة الحالية.

it-1 = بيانات الشركة في السنة السابقة.

وسوف يستخدم الباحث بواقي نموذج جونز المعدل بالأداء كمقياس للمتغير التابع والمتمثل في الإستحقاقات الإختيارية والتي سوف يتم التعبير عنها بالرمز (DA it).

ب) مستوى التحفظ المحاسبى

يعد مصطلح التحفظ المحاسبى تطور لمبدأ الحيطة والحذر الذى إستندت إليه الممارسات المحاسبية منذ ظهور المحاسبة المالية، وذلك لدعم مصداقية وموثوقية المحتوى الإعلامى للقوائم المالية بهدف حماية أصحاب المصالح بالمنشأة، وقد إستخدمت العديد من الدراسات (Lobo et al., 2017; Reyad, 2012) مستوى التحفظ المحاسبى كأحد المقاييس غير المباشرة للإستدلال على الجودة الفعلية لعملية المراجعة، وفى مجال قياس مستوى التحفظ المحاسبى يوجد العديد من النماذج (Goh et al., 2017; Wang et al., 2010) وقد إختلفت هذه النماذج فى نتائجها لوجود إختلافات فكرية حول المتغيرات التى إعتمدت عليها، لذا فإن الباحث سوف يعتمد على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية فى نهاية الفترة المالية كمؤشر لمستوى التحفظ المحاسبى والذى إعتمدت عليه العديد من الدراسات الأجنبية (Beaver & Ryan, 2005) كذلك العديد من الدراسات فى البيئة المصرية (مليجى، ٢٠١٤؛ فؤاد، ٢٠١٦) حيث يعد من أبسط النماذج للتعبير عن مستوى التحفظ المحاسبى والذى يربط بين عناصر المركز المالى ومتغيرات السوق، فضلاً عن ذلك قدرته على توضيح الأثر التراكمى للتحفظ المحاسبى من تاريخ تأسيس الشركة وحتى تاريخ القياس، حيث تظهر نسبة التحفظ المحاسبى فى بداية إصدار الشركة لأسهمها مساوية للواحد

الصحيح مما يدل على عدم وجود تحفظ محاسبي في هذا التاريخ، ولكن بمرور السنوات ومزاولة النشاط إذا كانت النسبة أكبر من الواحد صحيح فإن هذا يشير إلى وجود ممارسات للتحفظ المحاسبي، وارتفاع هذه النسبة يعنى تمسك الشركة بالممارسات المتحفظة، أما في حالة إنخفاضها عن السنوات السابقة فإن هذا يعنى تخلى الشركة جزئياً عن بعض الممارسات المتحفظة، ويمكن التعبير عن النموذج على النحو التالي:

$$MTB_{it} = MV_{it} \div BV_{it}$$

حيث أن:

- . MTB_{it} = نسبة التحفظ المحاسبي للشركة (i) خلال الفترة (t)
- . MV_{it} = القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة (i) خلال الفترة (t)
- . BV_{it} = القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة (i) خلال الفترة (t)

(٢) الجودة المدركة لعملية المراجعة

وسوف يعتمد الباحث في التعبير عن الجودة المدركة لعملية المراجعة على مؤشر غير مباشر يتمثل في قيمة المنشأة، ويعد نموذج (Tobin's q) والذي ظهر في بداية الستينيات من القرن الماضي (Tobin & Brainard, 1963) من أكثر النماذج التي إعتمدت عليها العديد من الدراسات السابقة (Khatab, 2013; Chen & Lee, 1995) في تقييم أداء الشركات من وجهة نظر مستخدمى القوائم المالية، والجدير بالذكر أن الباحثان (Chung & Pruitt, 1994) قاما بتطوير نموذج (Tobin's q) وذلك لتبسيط المتطلبات البيانية والجهد الحسابي في إحتساب قيمة هذا المتغير، لذلك سوف يعتمد الباحث على نموذج (Tobin's q) المعدل والذي يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$Q = (MVE + PS + DEBT) / TA$$

حيث أن :

Q = القيمة السوقية للشركة إلى قيمتها الدفترية.

MVE = حاصل ضرب سعر السهم في نهاية الفترة المالية × عدد الأسهم العادية المكتتب فيها.

PS = القيمة النقدية للأسهم الممتازة

$DEPT$ = (قيمة الإلتزامات قصيرة الأجل - قيمة الأصول قصيرة الأجل) + القيمة الدفترية

للإلتزامات طويلة الأجل.

TA = القيمة الدفترية لإجمالي أصول الشركة.

وسوف يستخدم الباحث هذا المؤشر للدلالة على مستوى الجودة المدركة لعملية المراجعة، حيث أن زيادة مستوى جودة عملية المراجعة التي يدركها مستخدمى القوائم المالية سوف تدعم مستوى الثقة فى أداء الشركة وفى قوائمها المالية، والعكس صحيح، وبناء على ما سبق يتمثل معيار الحكم على أداء الشركة فى قيمة (Q) فإذا كانت أكبر من واحد فإن هذا يشير إلى أن القيمة السوقية للشركة أعلى من قيمتها الدفترية وهذا يعكس الأداء الجيد والربحية المرتفعة للشركة من وجهة نظر مستخدمى القوائم المالية، والعكس صحيح.

ثالثاً: المتغيرات الضابطة

وهي عوامل ذات تأثير على المتغير التابع ولكنها لا تدخل فى نطاق الدراسة ويتم الإستعانة بها لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، بشكل يمكن الباحث من الحكم على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وتتمثل أهم هذه المتغيرات الضابطة فى الآتى:

- حجم الشركة : خلصت بعض الدراسات (Lafond & Watts,2008; Hamdan & Mousa 2011)، إلى أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر ميل للتحفظ المحاسبى، وأكثر حرصاً على إرسال إشارات لمستخدمى القوائم المالية عن جودة الأرباح، وبالتالي جودة عملية المراجعة، ويتم التعبير عن حجم المنشأة فى هذه الدراسة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة.
- الرافعة المالية : تشير إحدى الدراسات (كساب، ٢٠١١) إلى أن الشركات ذات نسب المديونية المرتفعة تسعى إلى إتباع سياسات أكثر تحفظ للحد من السلوك الإنتهازى للإدارة للتحكم فى الأرباح، نظراً لوجود تعارض مصالح بين المقرضين وحملة الأسهم، وهذا يعنى وجود تأثير إيجابى لنسبة المديونية على جودة عملية المراجعة، وسوف يتم التعبير عن درجة الرفع المالى بقسمة إجمالى الإلتزامات على إجمالى الأصول الشركة (Lobo et al., 2017).
- حجم مكتب المراجعة : تشير العديد من الدراسات (غريب، ٢٠١٧؛ أبو جبل، ٢٠١٦) إلى التأثير الإيجابى لحجم مكاتب المراجعة المشاركة فى عملية المراجعة المشتركة على الجودة الفعلية لعملية المراجعة، حيث أشارت تلك الدراسات إلى أن تضمين هذا المزيج لواحد أو أكثر من مكاتب المراجعة الكبرى يؤثر بصورة إيجابية على جودة عملية المراجعة، ويمكن التعبير عن هذا المتغير بإستخدام متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان مزيج مكاتب المراجعة للشركة يتضمن أحد مكاتب المراجعة الكبرى ويأخذ القيمة (٠) فيما عدا ذلك.
- معدل العائد على الأصول : ويتم قياسه بنسبة صافى الربح إلى إجمالى أصول الشركة .
- حجم مجلس الإدارة : ويتم التعبير عن ذلك المتغير بعدد أعضاء مجلس الإدارة فى كل شركة .

- إستقلالية مجلس الإدارة: ويعبر عنها بنسبة أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة للشركة .
- إزدواجية دور المدير التنفيذي : ويتم التعبير عنه بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) فى حالة الفصل بين منصب المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة للشركة، ويأخذ القيمة (٠) فيما عدا ذلك.
- الملكية الإدارية : ويتم التعبير عنها بنسبة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد الأسهم للشركة.
- الملكية المؤسسية: ويتم التعبير عنها بنسبة عدد الأسهم المملوكة لمؤسسات أو شركات إلى إجمالي عدد الأسهم للشركة .
- ملكية كبار المساهمين: ويعبر عنها بنسبة عدد الأسهم المملوكة لحملة أسهم يملكون ٥% أو أكثر من أسهم الشركة إلى إجمالي عدد الأسهم للشركة .
- الملكية المشتتة : ويتم التعبير عنها بنسبة عدد الأسهم حرة التداول إلى إجمالي عدد الأسهم للشركة .
- مدة إرتباط مكتب المراجعة بالعميل : ويتم التعبير عن هذا المتغير بعدد السنوات التي استمرت فيها ذات المكاتب المشتركة فى مزيج المراجعة على إرتباط بالعميل بشرط أن تكون فترات الإرتباط متصلة.

٧-٦-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية والتي تنتمى إلى القطاع الخاص أو قطاع الأعمال العام خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، وقد تم إستبعاد البنوك وشركات التأمين نظراً للطبيعة الخاصة بهذا القطاع، وسوف يتم إختيار عينات الدراسة بشكل حكمى فى ضوء مدى توافر بيانات مالية وغير مالية منشورة تفى بمتطلبات هذه الدراسة خلال الفترة التي تغطيها، وسوف تعتمد الدراسة على عينتين الأولى : وتشمل الشركات التى تتبنى المراجعة الفردية وكذلك الشركات التي تتبنى مدخل المراجعة المشتركة والتي يوضحها الجدول رقم (١)، وذلك لأغراض إختبار الفروض المرتبطة بمدخل المراجعة المشتركة، والثانية : وتشمل الشركات التي تتبنى المراجعة الفردية وكذلك الشركات التي تتبنى مدخل المراجعة المزدوجة و أغلبها من شركات قطاع الأعمال العام والتي يوضحها الجدول رقم (٢)، وذلك لأغراض إختيار الفروض المرتبطة بمدخل المراجعة المزدوجة.

جدول (١) مفردات العينة الأولى

١	عز الدخيلة للصلب	١٥	جولدن تكس للأصواف
٢	مينا للاستثمار العقارى	١٦	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار
٣	اكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية	١٧	السويدي اليكتريك
٤	الشروق الحديثة للطباعة والتغليف	١٨	المصرية للمنتجات السياحية
٥	بالم هيلز للتعمير	١٩	النعيم القابضة للاستثمار
٦	مجموعة طلعت مصطفى	٢٠	أوراسكوم القابضة للتنمية مصر
٧	جهينة للصناعات الغذائية	٢١	أودن للاستثمارات المالية
٨	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية	٢٢	بورتوجروب
٩	الدولية للحاصلات الزراعية	٢٣	جى بى اتو (غبور)
١٠	الخليجية الكندية للاستثمار العقارى العربى	٢٤	مجموعة عامر القابضة
١١	المصريين للاستثمار والتنمية العمرانية	٢٥	مينا للاستثمار السياحى والعقارى
١٢	بورسعيد للتنمية الزراعية والمقاولات	٢٦	النساجون الشرقيون للسجاد
١٣	دلتا للإنشاء والتعمير	٢٧	العز للسيراميك والبورسلين
١٤	مصر انتركونتينتال لصناعة الجرانيت والرخام	٢٨	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير.

جدول (٢) مفردات العينة الثانية

١	الإسكندرية للزيوت المعدنية	١٥	جولدن تكس للملابس للأصواف
٢	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	١٦	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار
٣	الوطنية لمنتجات الذرة	١٧	السويدي اليكتريك
٤	العربية وبولفار للغزل والنسيج	١٨	المصرية للمنتجات السياحية
٥	المالية والصناعية المصرية	١٩	النعيم القابضة للاستثمار
٦	المصرية للاتصالات	٢٠	أوراسكوم القابضة للتنمية مصر
٧	سيدى كريرى للبتروكيماويات	٢١	أودن للاستثمارات المالية
٨	ابو قبير للأسمدة والصناعات الكيماوية	٢٢	بورتوجروب
٩	العبور للبيويات والصناعات الكيماوية	٢٣	جى بى اتو
١٠	غاز مصر	٢٤	مجموعة عامر القابضة
١١	مصر لإنتاج الأسمدة	٢٥	مينا للاستثمار السياحى والعقارى
١٢	مصر للزيوت والصابون	٢٦	النساجون الشرقيون للسجاد
١٣	مطاحن مصر العليا	٢٧	العز للسيراميك والبورسلين
١٤	البويات والصناعات الكيماوية (باكين)	٢٨	المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى

٧-٦-٣ مصادر الحصول على البيانات

تعتمد الدراسة التطبيقية على تحليل البيانات الخاصة بالشركات المختارة ضمن عينات الدراسة والتي تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية السنوية، وكذلك تقارير المراجعة ومحاضر إجتماعات مجالس الإدارة، والجمعيات العمومية للشركات محل الدراسة، وتتمثل المصادر التي سوف يعتمد عليها الباحث فى توفير تلك البيانات فى المواقع الإلكترونية للشركات، وكذلك الموقع

الإلكتروني الخاص بالبورصة المصرية www.egx.com.eg ، وكذلك موقع مباشر مصر لتداول المعلومات www.mubashet.info.

٧-٦-٤ النماذج الإحصائية لإختبارات الفروض

أعتمد الباحث على مجموعة من المعادلات الإحصائية لإختبار فروض الدراسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وتستند هذه المعادلات إلى نموذج الإنحدار الخطى المتعدد، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

إختبار الفرضين الأول والثاني

١- سوف يعتمد الباحث فى إختبار الفرض الأول: الذى ينص على أنه لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على مستوى الإستحقاقات الإختيارية، بإستخدام بيانات العينة الأولى، على المعادلة التالية:

$$D/A \text{ it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Joint A. it} + \beta_2 \text{F.Size it} + \beta_3 \text{Lev. it} + \beta_4 \text{A. Size it} + \beta_5 \text{B. Size it} + \beta_6 \text{B.in it} + \beta_7 \text{CEOD it} + \beta_8 \text{M.sr it} + \beta_9 \text{In.sr it} + \beta_{10} \text{B.sr it} + \beta_{11} \text{Di.sr it} + \beta_{12} \text{Tenure it} + \beta_{13} \text{ROA it} + \varepsilon \text{ it}$$

٢- سوف يعتمد الباحث فى إختبار الفرض الثانى: الذى ينص على أنه لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق مدخل المراجعة المزدوجة على مستوى الإستحقاقات الإختيارية، بإستخدام بيانات العينة الثانية، على المعادلة التالية:

$$DA \text{ it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Double A. it} + \beta_2 \text{F.Size it} + \beta_3 \text{Lev. it} + \beta_4 \text{A. Size it} + \beta_5 \text{B. Size it} + \beta_6 \text{B.in it} + \beta_7 \text{CEOD it} + \beta_8 \text{M.sr it} + \beta_9 \text{In.sr it} + \beta_{10} \text{B.sr it} + \beta_{11} \text{Di.sr it} + \beta_{12} \text{Tenure it} + \beta_{13} \text{ROA it} + \varepsilon \text{ it}$$

حيث أن :

DA it: تعبر عن الإستحقاقات الإختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t) .
 β_0 : ثابت المعادلة .

Joint A. it: يعبر عما إذا كانت الشركة (i) خلال الفترة (t) تتبنى المراجعة المشتركة أو الفردية.
 Double A. it: يعبر عما إذا كانت الشركة (i) خلال الفترة (t) تتبنى مدخل المراجعة المزدوجة أو الفردية.

F.Size it: يعبر عن حجم الشركة (i) خلال الفترة (t).

Lev. It: الرافعة المالية للشركة (i) خلال الفترة (t) .

- A. Size it: يعبر عن حجم مكتب المراجعة للشركة (i) خلال الفترة (t).
- B. Size it: يعبر عن حجم مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t).
- B.in it: يعبر عن إستقلالية مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t).
- CEOD it: يعبر عن الفصل بين منصب العضو المنتدب ورئاسة مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t).
- M.sr it: نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
- In.sr it: نسبة الملكية المؤسسية لاسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
- B.sr it: نسبة ملكية كبار المساهمين لأسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
- Di.sr it: نسبة الملكية المشتتة لأسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
- Tenure it: عدد السنوات المتتالية لإرتباط مكتب المراجعة بالشركة (i) حتى الفترة (t).
- ROA it: معدل العائد على الأصول للشركة (i) خلال الفترة (t).
- $\beta_{13} - \beta_1$: قيمة معامل بيتا.
- it ε : الخطأ العشوائى .

إختبار الفرضين الثالث والرابع

١- سوف يعتمد الباحث فى إختبار الفرض الثالث الذى ينص على أنه لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبى، بإستخدام بيانات العينة الأولى، على المعادلة التالية:

$$MTB it = \beta_0 + \beta_1 \text{ Joint A. it} + \beta_2 \text{ F.Size it} + \beta_3 \text{ Lev. it} + \beta_4 \text{ A. Size it} + \beta_5 \text{ B. Size it} + \beta_6 \text{ B.in it} + \beta_7 \text{ CEOD it} + \beta_8 \text{ M.sr it} + \beta_9 \text{ In.sr it} + \beta_{10} \text{ B.sr it} + \beta_{11} \text{ Di.sr it} + \beta_{12} \text{ Tenure it} + \beta_{13} \text{ ROA it} + \varepsilon it$$

٢- سوف يعتمد الباحث فى إختبار الفرض الرابع الذى ينص على أنه لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق مدخل المراجعة المزدوجة على مستوى التحفظ المحاسبى، بإستخدام بيانات العينة الثانية، على المعادلة التالية:

$$MTB it = \beta_0 + \beta_1 \text{ Double A. it} + \beta_2 \text{ F.Size it} + \beta_3 \text{ Lev. it} + \beta_4 \text{ A. Size it} + \beta_5 \text{ B. Size it} + \beta_6 \text{ B.in it} + \beta_7 \text{ CEOD it} + \beta_8 \text{ M.sr it} + \beta_9 \text{ In.sr it} + \beta_{10} \text{ B.sr it} + \beta_{11} \text{ Di.sr it} + \beta_{12} \text{ Tenure it} + \beta_{13} \text{ ROA it} + \varepsilon it$$

حيث أن

- MTB it: نسبة التحفظ المحاسبى للشركة (i) خلال الفترة (t) .
- β_0 : ثابت المعادلة .
- Joint A. it : يعبر عما إذا كانت الشركة (i) خلال الفترة (t) تتبنى المراجعة المشتركة أو الفردية.
- Double A. it: يعبر عما إذا كانت الشركة (i) خلال الفترة (t) تتبنى مدخل المراجعة المزدوجة أو الفردية.
- F.Size it: يعبر عن حجم الشركة (i) خلال الفترة (t).
- Lev. It: الرافعة المالية للشركة (i) خلال الفترة (t) .
- A. Size it: يعبر عن حجم مكتب المراجعة للشركة (i) خلال الفترة (t).
- B. Size it: يعبر عن حجم مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t).
- B.in it: يعبر عن إستقلالية مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t).
- CEOD it: يعبر عن الفصل بين منصب العضو المنتدب ورئاسة مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t).
- M.sr it: نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
- In.sr it: نسبة الملكية المؤسسية لاسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
- B.sr it: نسبة ملكية كبار المساهمين لأسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
- Di.sr it: نسبة الملكية المشتتة لأسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
- Tenure it: عدد السنوات المتتالية لإرتباط مكتب المراجعة بالشركة (i) حتى الفترة (t).
- ROA it: معدل العائد على الأصول للشركة (i) خلال الفترة (t).
- $\beta_1 - \beta_{13}$: قيمة معامل بيتا.
- ε it: الخطأ العشوائى .

إختبار الفرضين الخامس والسادس

- ١- سوف يعتمد الباحث على المعادلة التالية فى إختبار الفرض الخامس الذى ينص على أنه لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على قيمة المنشأة ، بالتطبيق على بيانات العينة الأولى، وتأخذ المعادلة الصيغة التالية:

$$Q_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Joint A.}_{it} + \beta_2 \text{F.Size}_{it} + \beta_3 \text{Lev.}_{it} + \beta_4 \text{A. Size}_{it} + \beta_5 \text{B. Size}_{it} + \beta_6 \text{B.in}_{it} + \beta_7 \text{CEOD}_{it} + \beta_8 \text{M.sr}_{it} + \beta_9 \text{In.sr}_{it} + \beta_{10} \text{B.sr}_{it} + \beta_{11} \text{Di.sr}_{it} + \beta_{12} \text{Tenure}_{it} + \beta_{13} \text{ROA}_{it} + \varepsilon_{it}$$

٢- سوف يعتمد الباحث على المعادلة التالية في إختبار الفرض السادس الذى ينص على أنه لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق مدخل المراجعة المزدوجة على قيمة المنشأة ، بالتطبيق على بيانات العينة الثانية، وتأخذ المعادلة الصيغة التالية:

$$Q_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Double A.}_{it} + \beta_2 \text{F.Size}_{it} + \beta_3 \text{Lev.}_{it} + \beta_4 \text{A. Size}_{it} + \beta_5 \text{B. Size}_{it} + \beta_6 \text{B.in}_{it} + \beta_7 \text{CEOD}_{it} + \beta_8 \text{M.sr}_{it} + \beta_9 \text{In.sr}_{it} + \beta_{10} \text{B.sr}_{it} + \beta_{11} \text{Di.sr}_{it} + \beta_{12} \text{Tenure}_{it} + \beta_{13} \text{ROA}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- Q: مؤشر القيمة السوقية للشركة (i) خلال الفترة (t) إلى قيمتها الدفترية .
 β_0 : ثابت المعادلة .
 Joint A. it: يعبر عما إذا كانت الشركة (i) خلال الفترة (t) تتبنى المراجعة المشتركة أو الفردية.
 Double A. it: يعبر عما إذا كانت الشركة (i) خلال الفترة (t) تتبنى مدخل المراجعة المزدوجة أو الفردية.
 F.Size it: يعبر عن حجم الشركة (i) خلال الفترة (t).
 Lev. It: الرافعة المالية للشركة (i) خلال الفترة (t) .
 A. Size it: يعبر عن حجم مكتب المراجعة للشركة (i) خلال الفترة (t).
 B. Size it: يعبر عن حجم مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t).
 B.in it: يعبر عن إستقلالية مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t).
 CEOD it: يعبر عن الفصل بين منصب العضو المنتدب ورئاسة مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t).
 M.sr it: نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
 In.sr it: نسبة الملكية المؤسسية لاسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
 B.sr it: نسبة ملكية كبار المساهمين لأسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
 Di.sr it: نسبة الملكية المشتتة لأسهم الشركة (i) خلال الفترة (t).
 Tenure it: عدد السنوات المتتالية لإرتباط مكتب المراجعة بالشركة (i) حتى الفترة (t).
 ROA it: معدل العائد على الأصول للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\beta_{13} - \beta_1$: قيمة معامل بيتا.

ϵ : الخطأ العشوائي .

٧-٦-٥ التحليل الإحصائي واختبار الفروض

ويتناول هذا الجزء من الدراسة استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لتحليل البيانات وفقاً للنماذج السابق الإشارة إليها ، وسوف يتم الاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، و يمكن عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال ثلاثة محاور أساسية تتمثل في: الإحصاءات الوصفية للتعرف على شكل بيانات عينة الدراسة، ومصفوفة ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والتحقق من صحة فروضها، وأخيراً نتائج إختبارات الفروض الإحصائية للدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الإحصاءات الوصفية

الإحصاءات الوصفية تعبر عن مجموعة من الطرق المستخدمة لوصف الخصائص الرئيسية لمجموعة من البيانات كميًا، و تعرض ملخص لطبيعة مفردات عينة الدراسة وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها و إختبارها، وكيفية وتوزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى.

وتتمثل أهم هذه الإحصاءات الوصفية في كلاً من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلاً من الوسط الحسابي والوسيط، أما الوسط الحسابي فهو متوسط قيمة المشاهدات بالعينة، بينما الوسيط هو القيمة المركزية لمجموعة البيانات عند ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً، بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الإنحراف المعياري ويعبر عن إنحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي، ويمكن عرض الإحصاءات الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة من خلال الجدول رقم (٣).

جدول (٣): الإحصاءات الوصفية

Variables	N	Mean	Median	Std. Deviation	Minimum	Maximum
Q	121	97.498	0.872	470.915	-1.331	3143.613
MTB it	121	52.847	1.930	245.362	0.179	2286.278
DA it	121	-0.040	-0.017	0.084	-0.527	0.039
Joint A.	121	0.397	0	0.491	0	1
Double A.	121	0.579	1	0.496	0	1
F. Size	121	9.694	10.000	0.825	7.000	12.000
Lev.	121	3.988	0.452	32.292	0.000	355.470
A. Size	121	0.612	1	0.489	0	1
B. Size	121	9.719	10.000	3.267	5.000	17.000
B. in	121	0.773	0.800	0.111	0.410	0.950
CEOD	121	0.372	0	0.485	0	1
M.sr	121	4.444	0.413	12.970	0.000	46.000
In.sr	121	0.677	0.762	0.188	0.216	0.970
B.sr	121	0.399	0.452	0.356	0.000	0.950
Di.sr	121	0.276	0.245	0.118	0.127	0.650
Tenure	121	2.521	2.000	1.336	1.000	5.000
ROA	121	0.154	0.123	0.120	0.033	0.615

ويتضح من الجدول رقم (٣) الخاص بالإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة في البيئة المصرية وجود مجموعة من الملاحظات، ويمكن عرضها على النحو التالي:

- بالنسبة للمتغير Joint A. الخاص بالمراجعة المشتركة يتبين أن الوسط الحسابي للعينة يبلغ ٣٩.٧%، بينما يبلغ الوسط الحسابي للمتغير Double A. الخاص بالمراجعة المزدوجة ٥٧.٩% وهو ما يشير إلى إرتفاع نسبة الإعتماد على المراجعة المزدوجة عن الإعتماد على المراجعة المشتركة في مشاهدات العينات، والجدير بالذكر أن الوسيط لكلٍ من المراجعة المشتركة والمزدوجة يقترب من متوسطاتهم، وفي ذلك دلالة على عدم وجود فجوة كبيرة بين المشاهدات المدرجة بالعينة، و إرتفاع قدرتها على تمثيل تلك المتغيرات للمجتمع.
- بالنسبة للمتغيرات Q، MTB الخاصة بالتحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة على التوالي يتبين وجود فجوة كبيرة بين الوسط الحسابي والوسيط للعينة حيث يبلغ الوسط الحسابي للمتغيرين ٩٧.٤٩٨، ٥٢.٨٤٧ على التوالي، بينما يبلغ الوسيط ١.٩٣٠ و ٠.٨٧٢ على التوالي، وقد تعتبر هذه الفجوة في هذين المتغيرين طبيعية حيث يرجع ذلك إلى تعدد القطاعات المدرجة بعينة الدراسة وعدم التقارب بينهما في أسعار الأسهم المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

- بالنسبة للمتغير A. Size الخاص بحجم مكتب المراجعة يبلغ الوسط الحسابي ٦١.٢% وهو ما يشير إلى أن غالبية شركات المراجعة الكبرى هي الأكثر استعداداً للدخول في المراجعة المشتركة أو المزدوجة، ويشير ذلك أيضاً إلى وجود احتمالية لتركز سوق المراجعة في البيئة المصرية.
- بالنسبة للمتغير CEOD الخاص باستقلالية المدير التنفيذي يتبين أن الوسط الحسابي للعينة يبلغ ٣٧.٢% ، وهي نسبة ضعيفة نسبياً تشير إلى أن المدير التنفيذي لا يتمتع بالإستقلالية في كثير من الأحيان وهو يعد أحد أهم آليات الحوكمة، ومن ثم يتوقع الباحث أن يكون لهذا المتغير تأثير كبير بشكل أو بآخر على جودة عملية المراجعة ومستوى فجوة التوقعات في إطار متطلبات الحوكمة، وهو ما يمكن للباحث أن يوصي به كأحد الفرص البحثية المستقبلية.
- يتضح تقارب الفجوة بين الوسط الحسابي والوسيط للمتغيرات B.Size, B.in, In.sr, B.sr, Tenure, ROA على التوالي وهو ما يشير إلى إنتظام قيم العينة في تلك المتغيرات، ومن ثم إرتفاع فرص تمثيلها لمجتمع الدراسة.

تأسيساً على العرض السابق لبعض نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات محل الإهتمام بالدراسة يتضح للباحث أن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانياً: مصفوفة إرتباط بيرسون

يحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة تحليل أثر كلٍ من المراجعة المشتركة والمزدوجة على كلٍ من الجودة الفعلية والمدركة لعملية المراجعة بالتطبيق على عينة بيانات الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، و يهدف الباحث من عرض مصفوفة إرتباط بيرسون بين المتغيرات والتي يعرضها الجدول رقم (٤) التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الإزدواج الخطي بين تلك المتغيرات، من خلال قياس معامل (VIF) Variance Inflation Factor للتأكد من عدم تواجد مشكلة الإزدواج الخطي.

جدول (٤): مصفوفة ارتباط بيرسون

	Q	MTB It	DA It	JointA	Double A.	F. Size	Lev	A. Size	B. Size	B. It.	CEO D	M. w	In. w	B. w	Di. w	Tenure	ROA	
Q	1	-.025 Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.085 .705 121	-.024 .709 121	.165 .071 121	-.084 .262 121	.255* .005 121	.228* .009 121	.019 .039 121	.054 .557 121	-.145 .111 121	-.028 .526 121	.161 .078 121	-.212* .019 121	-.226* .009 121	-.101 .271 121	-.109 .232 121	
MTB It		1	.089 Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.241* .008 121	-.168 .065 121	.125 .140 121	-.024 .798 121	.162 .076 121	-.110 .231 121	-.158 .004 121	.255* .005 121	-.029 .529 121	.154 .091 121	-.040 .662 121	-.162 .075 121	-.071 .441 121	-.127 .125 121	
DA It			1	-.279* Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.268* .003 121	-.071 .003 121	.040 .667 121	.228* .015 121	.019 .926 121	.054 .247 121	-.028 .169 121	.161 .000 121	-.212* .527 121	-.226* .000 121	-.101 .025 121	-.109 .232 121	-.109 .232 121	
JointA				1	.658* Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	-.117 .000 121	-.077 .299 121	-.255* .005 121	-.054 .555 121	-.261* .004 121	-.100 .277 121	-.269* .003 121	-.002 .981 121	-.272* .000 121	-.009 .166 121	-.127 .540 121	.056 121	
Double A.					1	-.021 Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.077 .400 121	-.299* .020 121	-.120 .154 121	-.244* .000 121	-.212* .000 121	-.282* .000 121	-.040 .596 121	-.012* .299 121	-.095 .060 121	-.194* .425 121	.009 121	
F. size						1	-.216* Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.202* .001 121	.079 .288 121	-.165 .078 121	.284 .072 121	-.164 .012 121	.162 .012 121	-.126 .155 121	-.127 .095 121	.009 121	-.172 121	
Lev							1	-.112 Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.006 .000 121	-.077 .709 121	-.020 .404 121	.078 .744 121	-.020 .445 121	-.102 .264 121	-.112 .048 121	-.042 .405 121	-.062 121	
A. Size								1	-.027 Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.063 .000 121	.455* .004 121	.261* .001 121	.209* .000 121	.099 .454 121	-.069 .239 121	.095 .497 121	-.062 121	
B. Size									1	.009 Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	-.065 .479 121	.427* .004 121	.258* .000 121	-.287* .001 121	-.027 .170 121	.040 .249 121	-.084 121	
B. It.										1	.026 Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.225* .009 121	.311* .012 121	.017 .768 121	.048 .599 121	.048 121	-.068 121	
CEO D											1	-.065 Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.029 .182 121	.029 .011 121	.029 .674 121	.029 121	-.065 121	
M. w												1	.214* Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.120 .182 121	.009 .281 121	-.045 .041 121	-.045 121	
In. w													1	.241* Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	-.214* .019 121	-.119 .195 121	-.400* 121	
B. w														1	-.216* Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.126 .235 121	-.122 121	
Di. w															1	-.145 Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.059* .000 121	-.059* 121
Tenure																1	-.705* 121	
ROA																	1	

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ويتضح من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول رقم (٤) عدم وجود علاقة معنوية بين أيًا من المتغيرات المستقلة أو التابعة للدراسة حيث أنه لا يوجد معامل ارتباط أعلى من ٠.٠٨، وهو ما يشير إلى صحة الفروض الإحصائية للدراسة بشكل مبدئي، وعلاوة على ذلك يتبين وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة Joint A., Double A. الخاصة بالمراجعة المشتركة و المزوجة والمتغيرات التابعة Q, MTB, DA. الخاصة بالإستحقاقات الإختيارية ، والتحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، أي ان تبني أيًا من مدخلى المراجعة المشتركة أو المزوجة يكون له تأثير على كلاً من الجودة الفعلية والمدركة لعملية المراجعة، غير أنه لا يمكن التسليم بصحة هذه النتيجة المبدئية حتى يتم إختبار فروض الدراسة.

ثالثاً: نتائج تحليل الإنحدار

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أثر المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة (كمتغيرات مستقلة) على كلاً من الجودة الفعلية والمدركة لجودة عملية المراجعة (كمتغيرات تابعة)، ومن ثم على فجوة التوقعات بشأن جودة أداء عملية المراجعة، وذلك من خلال تشغيل نماذج إختبار الفروض الإحصائية السابق الإشارة إليها، ويمكن توضيح نتائج إختبار الفروض الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

- نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الأول

يتنبأ الفرض الأول بأثر المراجعة المشتركة على الجودة الفعلية لعملية المراجعة مقاسة بالإستحقاقات الإختيارية كمقياس عكسي للجودة، والجدير بالذكر أن الباحث إستخدم بواقي نموذج جونز المعدل بالأداء كمقياس للمتغير التابع، وذلك بعد ضربها في (-1) للحفاظ على اتجاه العلاقة بشكل منضبط لتكون مقياساً مباشراً لجودة عملية المراجعة، و لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج إختبار الفرض الأول لتحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى المعنوية وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج الإختبار، ويعرض الجدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي.

جدول (٥): نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الأول

Dependent Variable: Discretionary Accruals			
Variable	Estimate	t-stat.	Sig.
Cons.	-0.092	-0.683	0.496
Joint A.	-0.002	-0.142	0.887
F. Size	0.000	0.049	0.961
Lev.	0.005	1.093	0.277
A. Size	0.071	3.791	0.000
B. Size	-0.001	-0.438	0.662
B. in.	0.044	0.308	0.758
CEOD	0.000	0.024	0.981
M..sr	-0.001	-1.214	0.227
In.sr	0.119	3.477	0.001
B.sr	-0.109	-2.211	0.029
Di.sr	0.026	0.189	0.851
Tenure	-0.007	-1.283	0.202
ROA	-0.005	0.661	0.510
F-value	2.768		
N	121		
Adj.R2	55.80%		
VIF (Max)	2.90		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٥) الإرتفاع النسبي للقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٥٥.٨% ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج إختبار الفرض الإحصائي الأول يمكنها أن تفسر التباين الكلي في الإستحقاقات الإختيارية بنسبة ٥٥.٨%. وبالتالي، فان نموذج إختبار الفرض الأول يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات التي يتضمنها.

وعلى الرغم من ذلك، يتبين للباحث عدم معنوية المتغير المستقل Joint A. الخاص بالمراجعة المشتركة حيث أن ($t\text{-stat.} = -0.142 < 2$; $\text{Sig.} = 0.887 > 0.05$) ، ومن ثم يتضح أن المراجعة المشتركة ليس لها أي تأثير على الإستحقاقات الإختيارية كمقياس للجودة الفعلية لعملية المراجعة، فضلا عما سبق يتضح معنوية معاملات المتغيرات A.Size, In.sr, B.sr الخاصة بحجم مكتب المراجعة والملكية المؤسسية وملكية كبار المساهمين الافراد، غير أن المتغيران الأول والثاني يحملان إشارة موجبة حيث أن ($t\text{-stat.} = 3.791, 3.477 > 2$; $\text{Sig.} = 0.000, 0.001 < 0.05$)، بينما يحمل المتغير الأخير إشارة سالبة حيث أن ($t\text{-stat.} = -2.211 > 2$; $\text{Sig.} = 0.029 < 0.05$)، يضاف إلى ما سبق أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity)، فعلى الرغم من إختلاف الدراسات في تحديد الحد الأقصى لقيمة معامل (VIF) - حيث يرى (Gujarati, 2003) أنها يجب ألا تتخطى ١٠ بينما يرى (Moody, 2009) أنها ينبغي ألا تتجاوز ٣٠- إلا أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ 2.90 مما يعنى عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي.

وتأسيساً على ما سبق يمكن للباحث قبول فرض العدم الأول للدراسة والذي يذهب إلى إنه لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على مستوى الإستحقاقات الإختيارية وبالتالي على الجودة الفعلية لعملية المراجعة.

- نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الثاني

يتنبأ الفرض الثاني من فروض الدراسة بأثر المراجعة المزدوجة على الجودة الفعلية لعملية المراجعة بالإعتماد على مقياس الإستحقاقات الإختيارية كمقياس عكسي لجودة عملية المراجعة، والجدير بالذكر أن الباحث إستخدم بواقي نموذج جونز المعدل بالأداء كمقياس لمستوى الاستحقاقات الإختيارية، وذلك بعد ضربها في (-١) للحفاظ على اتجاه العلاقة بشكل منضبط لتكون مقياساً مباشراً لجودة عملية المراجعة، و لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج إختبار الفرض الثاني، ويعرض الجدول رقم (٦) ملخص نتائج التحليل الإحصائي.

جدول (٦): نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الثاني

Dependent Variable: Discretionary Accruals			
Variable	Estimate	t-stat.	Sig.
Cons.	0.028	0.339	0.735
Double A.	0.086	6.402	0.000
F.Size	0.000	0.047	0.963
Lev.	-5.615	-0.346	0.730
A. Size	0.060	5.109	0.000
B. Size	0.001	0.346	0.730
B. in	0.086	1.766	0.080
CEOD	0.027	2.659	0.009
M.sr	0.001	1.228	0.222
In.sr	0.184	6.426	0.000
B.sr	-0.086	-5.048	0.000
Di.sr	-0.388	-5.509	0.000
Tenure	0.013	2.040	0.044
ROA	0.205	2.173	0.032
F-value	16.114		
N	121		
Adj.R2	81.40%		
VIF (Max)	5.74		

يتضح من النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦) الإرتفاع النسبي للقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٨١.٤% ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج إختبار الفرض الثاني يمكنها تفسير التباين الكلي في الإستحقاقات الإختيارية بنسبة ٨١.٤%، وبالتالي فإن النموذج يمكنه تفسير العلاقة بين المتغيرات بكفاءة.

فضلاً عما سبق يتضح للباحث معنوية المتغير المستقل Double A. الخاص بتبني الشركة لمدخل المراجعة المزدوجة حيث أن معاملات المتغير $(t\text{-stat.} = 6.402 > 2; \text{Sig.} = 0.000 < 0.05)$ ، وتحمل إشارة موجبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين تبني مدخل المراجعة المزدوجة والجودة الفعلية لعملية المراجعة .

وعلى الجانب الأخر يتضح معنوية معاملات المتغيرات A.Size, CEOD, In.sr, Tenure, ROA, B.sr, Di.sr الخاصة بحجم مكتب المراجعة، وعدم إزدواجية منصب المدير التنفيذي، والملكية المؤسسية، و عدد سنوات إرتباط مكتب المراجعة بالشركة، ومعدل العائد على الأصول، وملكية كبار المساهمين ونسبة الملكية المشتتة، ولكن تحمل المتغيرات الأربعة الأولى إشارة موجبة حيث أن $(t\text{-stat.} = 6.402, 5.109, 2.659, 6.426, 2.040, 2.173 > 2; \text{Sig.} =$

(.05 < 0.032, 0.044, 0.000, 0.009, 0.000)، بينما يحمل المتغيران الأخيران إشارة سلبية حيث أن (.05 < Sig.= 0.000, 0.000 > 2; t-stat.= -5.048, -5.509).
والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ 5.74.

وتأسيساً على النتائج السابقة، يمكن للباحث رفض فرض العدم الثاني للدراسة وقبول الفرض البديل الذي يذهب إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المزدوجة على مستوى الإستحقاقات الإختيارية، وبالتالي على الجودة الفعلية لعملية المراجعة.

- نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الثالث

يتنبأ الفرض الثالث من فروض الدراسة بأثر المراجعة المشتركة على الجودة الفعلية لعملية المراجعة معبر عنها بمستوى التحفظ المحاسبي، و لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج إختبار الفرض الثالث من فروض الدراسة، وذلك لتحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنويتها، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج الإختبار، ويمكن عرض نتائج الإختبار من خلال الجدول رقم (٧).

جدول (٧): نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الثالث

Dependent Variable: Conservatism			
Variable	Estimate	t-stat.	Sig.
Cons.	-78.771	-2.202	0.030
Joint A.	4.000	0.835	0.405
F.Size	-4.739	-1.981	0.050
Lev.	0.863	0.630	0.530
A Size	2.672	2.921	0.004
B Size	0.543	0.673	0.502
B. in	74.447	1.826	0.071
CEOD	4.008	0.805	0.423
M.sr	-0.493	-2.914	0.004
In.sr	35.953	3.182	0.002
B.sr	15.322	1.122	0.264
Di.sr	114.291	0.357	0.722
Tenure	2.383	1.440	0.153
ROA	1.026	0.481	0.631
F-value	5.438		
N	121		
Adj.R2	63.30%		
VIF (Max)	2.79		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٧) الإرتفاع النسبي للقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٦٣.٣% ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج الإختبار الإحصائي يمكنها تفسير التباين الكلي فى مستوى التحفظ المحاسبي بنسبة ٦٣.٣%، وبالتالي فإن النموذج يمكنه تفسير العلاقة بين المتغيرات التي يتضمنها بكفاءة، علاوة على ذلك يتضح للباحث عدم معنوية المتغير المستقل Joint A. الخاص بالمراجعة المشتركة حيث أن $t\text{-stat.} = 0.835$ ($0.05 > \text{Sig.} = 0.405 > 2$) وهو ما يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين تبني مدخل المراجعة المشتركة والجودة الفعلية لعملية المراجعة المعبر عنها بمستوى التحفظ المحاسبي.

وعلى الجانب الآخر يتبين معنوية معاملات المتغيرات الضابطة A.Size, In.sr, M.sr الخاصة بحجم مكتب المراجعة، والملكية المؤسسية، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ولكن يحمل المتغيران الأول والثاني إشارة موجبة حيث أن $t\text{-stat.} = 2.921, 3.182 > 2$; $\text{Sig.} = 0.004$, ($0.05 < 0.002$)، بينما يحمل الأخير إشارة سالبة حيث أن $t\text{-stat.} = -2.914 > 2$; $\text{Sig.} = 0.004$ ($0.05 < 0.004$)، وتلك النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الضابطة الخاصة بحجم مكتب المراجعة والملكية المؤسسية والمتغير التابع الخاص بالجودة الفعلية لعملية المراجعة، ووجود علاقة عكسية بين المتغير الخاص بنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة والمتغير التابع الخاص بالجودة الفعلية لعملية المراجعة. والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) تبلغ 2.79.

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث قبول فرض العدم الثالث من فروض الدراسة الذى يتبنى اتجاه عدم وجود تأثير معنوى لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبي وبالتالي على الجودة الفعلية لعملية المراجعة.

- نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الرابع

يتنبأ الفرض الرابع بأثر المراجعة المزدوجة على الجودة الفعلية لعملية المراجعة معبر عنها بمستوى التحفظ المحاسبي، ولتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج إختبار الفرض الرابع من فروض الدراسة، و تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨).

جدول (٨): نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الرابع

Dependent Variable: Conservatism			
Variable	Estimate	t-stat.	Sig.
Cons.	-146.867	-0.388	0.669
Double A.	253.680	3.060	0.003
F.Size	35.602	1.231	0.221
Lev.	0.219	0.321	0.749
A. Size	29.082	2.414	0.003
B. Size	-5.685	-0.669	0.505
B. in	-167.527	-0.785	0.434
CEOD	64.959	1.334	0.185
M.sr	0.364	0.182	0.856
In.sr	12.156	2.059	0.020
B.sr	-106.046	-1.449	0.150
Di.sr	-74.602	-0.264	0.792
Tenure	7.345	0.467	0.641
ROA	-15.979	-0.725	0.470
F-value	3.209		
N	121		
Adj.R2	53.00%		
VIF (Max)	3.65		

يتضح من النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٥٣% ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج إختبار الفرض الإحصائي الرابع من الدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في مستوى التحفظ المحاسبي بنسبة ٥٣%، وعلاوة على ذلك يتضح معنوية المتغير المستقل Double A. الخاص بالمراجعة المزدوجة حيث أن $(t\text{-stat.} = 3.060 > 0.05)$ و $Sig. = 0.003 < 0.05$ وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين تبني مدخل المراجعة المزدوجة ومستوى التحفظ المحاسبي ومن ثم الجودة الفعلية لعملية المراجعة.

فضلاً عما سبق يتضح معنوية تأثير المتغيرات الضابطة A.Size, In.sr الخاصة بحجم مكتب المراجعة، والملكية المؤسسية وكلاهما يحمل إشارة موجبة حيث أن $(t\text{-stat.} = 2.414, 2.059 > 0.05)$ و $Sig. = 0.003, 0.020 < 0.05$. وتلك النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الضابطة الخاصة بحجم مكتب المراجعة، والملكية المؤسسية والمتغير التابع الخاص بالجودة الفعلية لعملية المراجعة المعبر عنها بمستوى التحفظ المحاسبي، يضاف إلى ما سبق أنه لا يوجد أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) بلغ 3.65.

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث رفض فرض العدم الرابع من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل الذي يذهب إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المزدوجة على مستوى التحفظ المحاسبي وبالتالي على الجودة الفعلية لعملية المراجعة.

- نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الخامس

يتنبأ الفرض الخامس بأثر المراجعة المشتركة على الجودة المدركة لعملية المراجعة معبر عنها بقيمة المنشأة، وتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج إختبار الفرض الخامس من فروض الدراسة لتحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنويتها و اتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج الإختبار، ويعرض الجدول رقم (٩) البيانات التي تم التوصل إليها .

جدول (٩): نتيجة إختبار الفرض الإحصائي الخامس

Dependent Variable: Firm Value			
Variable	Estimate	t-stat.	Sig.
Cons.	27.305	0.947	0.346
Joint A.	-1.885	-0.432	0.666
F.Size	-4.014	-2.115	0.037
Lev.	3.668	4.108	0.000
A. Size	10.890	3.163	0.002
B. Size	0.211	0.303	0.762
B. In.	42.244	1.454	0.149
CEOD	-2.906	-0.767	0.445
M.sr	0.325	1.797	0.075
In.sr	20.266	2.502	0.014
B.sr	0.087	0.009	0.993
Di.sr	-56.522	-1.768	0.080
Tenure	1.757	1.508	0.135
ROA	8.949	5.721	0.000
F-value	7.919		
N	121		
Adj.R2	72.30%		
VIF (Max)	5.09		

ويتضح للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٩) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٧٢.٣%، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج الإختبار للفرض الإحصائي الخامس من الدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في قيمة المنشأة بنسبة ٧٢.٣%.

وعلاوة على ذلك، يتبين للباحث عدم معنوية المتغير المستقل A. Joint الخاص بالمراجعة المشتركة حيث أن ($t\text{-stat.} = -0.432 < 2$; $\text{Sig.} = 0.666 > 0.05$) وهو ما يشير إلى عدم وجود علاقة بين تبني مدخل المراجعة المشتركة وقيمة المنشأة ومن ثم الجودة المدركة لعملية المراجعة.

كما يتضح أيضاً معنوية معاملات المتغيرات الضابطة Lev., A.Size, In.sr, F.Size الخاصة بالرفع المالي، وحجم مكتب المراجعة، والملكية المؤسسية، ومعدل العائد على الأصول، وحجم المنشأة حيث أن ($t\text{-stat.} = 4.108, 3.163, 2.502, 5.721, -2.115 > 2$; $\text{Sig.} = 0.000, 0.002, 0.014, 0.000, 0.037 < 0.05$) ولكن تحمل المتغيرات الأربعة الأولى الخاصة بالرفع المالي، وحجم مكتب المراجعة، والملكية المؤسسية، ومعدل العائد على الأصول إشارة موجبة، بينما يحمل المتغير الأخير الخاص بحجم المنشأة إشارة سالبة. والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) تبلغ 5.09.

وتأسيساً على تلك النتائج يمكن للباحث قبول فرض العدم الخامس من فروض الدراسة والذي يشير إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على قيمة المنشأة، وبالتالي على الجودة المدركة لعملية المراجعة.

- نتيجة إختبار الفرض الإحصائي السادس

يتنبأ الفرض السادس بالعلاقة بين تبني مدخل المراجعة المزدوجة والجودة المدركة لعملية المراجعة معبر عنها بقيمة المنشأة، و لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج إختبار الفرض السادس من فروض الدراسة لتحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنويتها و إتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج إختبار الفرض الإحصائي السادس، ويمكن تلخيص النتائج من خلال الجدول رقم (١٠).

جدول (١٠): نتيجة إختبار الفرض الإحصائي السادس

Dependent Variable: Firm Value			
Variable	Estimate	t-stat.	Sig.
Cons.	-688.983	-0.902	0.369
Double A.	230.370	2.191	0.031
F.Size	45.220	0.722	0.472
Lev.	2.525	1.895	0.061
A. Size	9.846	2.054	0.007
B. Size	-26.918	-1.655	0.101
B. in.	676.214	1.557	0.122
CEOD	-97.552	-1.096	0.276
M.sr	1.812	0.439	0.662
In.sr	525.876	2.316	0.001
B.sr	-447.685	-3.135	0.002
Di.sr	-258.678	-0.471	0.639
Tenure	-32.771	-1.062	0.291
ROA	0.307	0.007	0.994
F-value	2.811		
N	121		
Adj.R2	50.50%		
VIF (Max)	3.65		

يتضح للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (١٠) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٥٠.٥%، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها نموذج إختبار الفرض السادس من فروض الدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في قيمة المنشأة بنسبة ٥٠.٥%، وبالتالي فإن النموذج يمكنه تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بكفاءة.

وعلاوة على ذلك، يتضح للباحث معنوية المتغير المستقل Double A. الخاص بتبني مدخل المراجعة المزدوجة حيث أن ($t\text{-stat.} = 2.191 > 2$; $\text{Sig.} = 0.031 < 0.05$) وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية معنوية بين تبني مدخل المراجعة المزدوجة وقيمة المنشأة ومن ثم الجودة المدركة لعملية المراجعة.

بالإضافة إلى ما سبق يتضح أيضا معنوية معاملات المتغيرات الضابطة A.Size, In.sr, B.sr الخاصة بحجم مكتب المراجعة، والملكية المؤسسية، ونسبة ملكية كبار المساهمين، حيث أن ($t\text{-stat.} = 2.054, 2.316, -3.135 > 2$; $\text{Sig.} = 0.007, 0.001, 0.002 < 0.05$) ولكن يحمل المتغيران الأول والثاني المرتبطان بحجم مكتب المراجعة، والملكية المؤسسية إشارة موجبة، بينما يحمل المتغير الأخير الخاص بنسبة ملكية كبار المساهمين إشارة سالبة، وتلك النتائج

تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الضابطة الخاصة بحجم مكتب المراجعة والملكية المؤسسية والمتغير التابع الخاص بالجودة المدركة لعملية المراجعة معبر عنها بقيمة المنشأة، ووجود علاقة عكسية بين المتغير الضابط الخاص بنسبة ملكية كبار المساهمين والمتغير التابع الخاص بالجودة المدركة لعملية المراجعة، والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) تبلغ 3.65 .

وتأسيساً على النتائج السابقة يمكن للباحث رفض فرض عدم السادس من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل الذي يذهب إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق مدخل المراجعة المزدوجة على قيمة المنشأة وبالتالي على الجودة المدركة لعملية المراجعة.

وعلاوة على ذلك، يتبين للباحث أن تأثير المراجعة المزدوجة على الجودة الفعلية معبر عنها بكلٍ من الإستحقاقات الإختيارية والتحفظ المحاسبي، أعلى من تأثير المراجعة المزدوجة على الجودة المدركة لعملية المراجعة معبر عنها بقيمة المنشأة، حيث أن قيمة $(t-stat. = 6.402, 3.060 > 2)$ والخاصة بتأثير المراجعة المزدوجة على الإستحقاقات الإختيارية والتحفظ المحاسبي أعلى من قيمة $(t-stat. = 2.191 > 2)$ الخاصة بالجودة المدركة معبر عنها بقيمة المنشأة، مما يعنى ان تطبيق مدخل المراجعة المزدوجة يساهم فى تخفيض فجوة التوقعات بشأن جودة أداء عملية المراجعة.

٧-٧ النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

فى ضوء ما تناوله الباحث خلال تلك الدراسة بشقيها النظرى والتطبيقى يمكن عرض النتائج التالية :

١- وجود تباين فى الآراء بشأن أثر تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات على جودة عملية المراجعة سواء الفعلية أو المدركة، حيث يرى مؤيدى تلك المداخل أنها تؤدي إلى تحسين جودة عملية المراجعة من خلال تعزيز الإستقلالية والكفاءة المهنية والحد من ظاهرة تركيز سوق المراجعة، فى حين يرى المعارضون أن تلك المداخل ليس لها تأثير على جودة عملية المراجعة، حيث أنها تؤدي إلى ظهور مشكلة الإعتمادية أو التقاعس من خلال صورية التعاون بين مكاتب المراجعة المتنافسة خاصة فيما يتعلق بتبني مدخل المراجعة المشتركة، بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف عملية المراجعة دون مبرر مقبول.

٢- تناولت القوانين واللوائح ذات الصلة بمداخل تعدد مراقبي الحسابات في جمهورية مصر العربية المسئوليات والإجراءات التي يجب إتباعها في حالة تعدد مراقبي الحسابات بصورة مختصرة في ظل غياب واضح لإطار تنظيمي تفصيلي يحكم الممارسة المهنية في ظل تبني أى من هذه المداخل.

٣- أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية أنه لا يوجد تأثير معنوي لتبني مدخل المراجعة المشتركة على الجودة الفعلية لعملية المراجعة، حيث أوضحت نتائج إختبار الفرض الأول عدم وجود علاقة معنوية بين تبني مدخل المراجعة المشتركة ومستوى الإستحقاقات الإختيارية، وجاءت نتائج إختبار الفرض الثالث للدراسة لتؤكد ذلك، حيث أوضحت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لتبني مدخل المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبى كقياس آخر غير مباشر للجودة الفعلية لعملية المراجعة، وتختلف تلك النتيجة عما توصلت إليه دراسات (أبوجبل، ٢٠١٦؛ عبد الحميد، ٢٠١٤؛ Ratizinger- Sakel, et al., 2013;

وتتوافق مع ما توصلت إليه دراسات (Alfraih & Alanazi, 2012; Deng et al., 2014;

Eldyasty, 2019; El Assy, 2015; Kermiche & Charles, 2018 ; محمد، ٢٠١٨).

٤- تشير الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة معنوية طردية بين المتغيرات الضابطة الخاصة بحجم مكتب المراجعة والملكية المؤسسية وجودة عملية المراجعة، كذلك وجود علاقة معنوية عكسية بين المتغير الضابط الخاص بملكية كبار المساهمين الأفراد وجودة عملية المراجعة، وذلك في ظل تبني مدخل المراجعة المشتركة.

٥- وفي سياق آخر أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية عدم وجود تأثير معنوي لتبني مدخل المراجعة المشتركة على الجودة المدركة لعملية المراجعة وذلك من خلال إختبار الفرض الخامس من فروض الدراسة حيث اتضح للباحث عدم معنوية تأثير تبني مدخل المراجعة المشتركة على قيمة المنشأة، وتتوافق تلك النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Quick & Schmidt, 2018) وتختلف عما توصلت اليه دراسة (جبر، ٢٠١٧).

٦- وفي ضوء النتيجتين الثالثة والخامسة يستنتج الباحث أن تبني مدخل المراجعة المشتركة في البيئة المصرية ليس له تأثير يذكر على أى من الجودة الفعلية أو المدركة لعملية المراجعة، مما يعنى أن تبني هذا المدخل لم يقدم أى مساهمة تذكر في الحد من فجوة التوقعات بشأن جودة أداء عملية المراجعة، بمعنى أكثر وضوح أن تبني هذا المدخل لم يحقق النتائج الإيجابية المرجوة منه، ويرى الباحث أن عدم تحقق تلك النتائج لا يرجع إلى خلل في الفلسفة التي إنطلق

- منها هذا المدخل ولكن إلى سيادة الممارسات السلبية التي تصاحب تطبيق هذا المدخل والتي سبق الإشارة إليها دون وجود آليات أو ضوابط للحد من تلك الممارسات.
- ٧- بالإضافة إلى ما سبق خلصت الدراسة التطبيقية إلى تفوق مدخل المراجعة المزدوجة على مدخل المراجعة المشتركة في التأثير الإيجابي على الجودة الفعلية لعملية المراجعة، حيث أوضحت نتائج إختبار الفرض الثاني وجود تأثير معنوي لتبني مدخل المراجعة المزدوجة على مستوى الإستحقاق المحاسبي وبالتالي على الجودة الفعلية لعملية المراجعة، وتؤكد نتائج إختبار الفرض الرابع النتيجة السابقة، حيث أوضحت معنوية التأثير الإيجابي لتبني مدخل المراجعة المزدوجة على مستوى التحفظ المحاسبي كمقياس آخر غير مباشر للجودة الفعلية لعملية المراجعة، وتختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات أخرى (محمد، ٢٠١٨، Chui et al., 2020).
- ٨- تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة معنوية طردية بين المتغيرات الضابطة الخاصة بحجم مكتب المراجعة، وعدم إزواجية منصب المدير التنفيذي، والملكية المؤسسية، وفترة إرتباط مكتب المراجعة بالعمل، ومعدل العائد على الأصول وجودة عملية المراجعة، كذلك وجود علاقة معنوية عكسية بين المتغيرات الضابطة الخاصة بملكية كبار المساهمين ونسبة الملكية المشتتة وجودة عملية المراجعة في ظل تبني مدخل المراجعة المزدوجة.
- ٩- وتشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لتبني مدخل المراجعة المزدوجة على الجودة المدركة لعملية المراجعة من خلال إختبار الفرض السادس الذي أوضح معنوية التأثير الإيجابي لتبني هذا المدخل على قيمة المنشأة.
- ١٠- ويستنتج الباحث من النتيجتين السابعة والتاسعة أن تبني مدخل المراجعة المزدوجة له تأثير إيجابي على كلاً من الجودة الفعلية والمدركة لعملية المراجعة، وبالتالي يمكن القول بأن المراجعة المزدوجة تساهم في الحد من فجوة التوقعات بشأن جودة أداء عملية المراجعة .
- ١١- ويستنتج الباحث من فحص بيانات عينة الدراسة أن المراجعة المزدوجة والتي تلتزم بها شركات قطاع الأعمال العام كان لها تأثير إيجابي على فجوة توقعات جودة أداء عملية المراجعة، ويعتقد الباحث أن ذلك التأثير قد يعزو إلى أن وجود الجهاز المركزي للحسابات كطرف أصيل في عملية المراجعة المزدوجة يرسل إشارات إيجابية إلى مستخدمي القوائم المالية بإعتباره جهاز ذو إستقلالية مرتفعة عن مكاتب المراجعة الخاصة.
- ١٢- على الرغم من أن أحد الأهداف الرئيسة من تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات في عملية المراجعة تتمثل في الحد من ظاهرة تركيز سوق المراجعة، إلا أن نسبة مكاتب المراجعة الكبرى

المشاركة في عمليات المراجعة في السوق المصري بلغت ما يقرب من ٦١.٢ % ، مما يعنى أن تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات لم يحقق أحد أهم الأهداف التي سعى إلى تحقيقها.

ثانياً: توصيات الدراسة

- في ضوء النتائج السابقة يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات المهنية التي يمكن توجيهها إلى الجهات ذات الصلة بمهنة المراجعة في جمهورية مصر العربية، وذلك على النحو التالي:
- ١- الشروع في صياغة معيار مصري للمراجعة المشتركة يمثل إطاراً للممارسة المهنية في البيئة المصرية، على أن يتضمن المبادئ المتعلقة بمسئوليات مراقبي الحسابات، وإجراءات تنفيذ عملية المراجعة المشتركة، وآليات تسوية الخلاف في الرأي بين مراقبي الحسابات، وأخيراً آليات توثيق الإجراءات والرقابة على الجودة، ويرى الباحث إمكانية صياغة هذا المعيار في ضوء دراسة تجارب بعض الدول في هذا المجال مثل معيار المراجعة الفرنسي (NEP: No.100) ، ومعيار المراجعة الهندي (SA:No.229) ، وأخيراً معيار المراجعة السنغافوري (AGS: No.10).
 - ٢- في ضوء ما إنتهت إليه الدراسة من تفوق مدخل المراجعة المزدوجة - في الحد من فجوة توقعات جودة أداء عملية المراجعة- عن مدخل المراجعة المشتركة في البيئة المصرية، يوصى الباحث بتصنيف الشركات المساهمة حسب أحجامها إستناداً إلى أي من معايير التصنيف المناسبة، إلى شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم، على أن يتم إلزام الشركات المساهمة كبيرة الحجم بالمراجعة المزدوجة، والشركات متوسطة الحجم بالمراجعة المشتركة، وجعل الأمر اختيارياً للشركات المساهمة صغيرة الحجم.
 - ٣- تطوير مقررات المراجعة التي تدرس بالكليات والمعاهد بالجامعات المصرية بحيث تتضمن المفاهيم النظرية والجوانب العملية لممارسة مداخل تعدد مراقبي الحسابات.
 - ٤- إلزام مكاتب المراجعة التي تتطلع للمشاركة في عمليات مراجعة متعددة الأطراف - مشتركة أو ثنائية أو مزدوجة - بتنظيم دورات داخلية أو خارجية لمنسوبيها لتعريفهم بأدوارهم ومسئولياتهم المهنية والأخلاقية في حال المشاركة في تلك العمليات.
 - ٥- تبني آليات للرقابة على جودة أداء مكاتب المراجعة التي تشارك في عمليات مراجعة متعددة الأطراف سواء كانت مشتركة أو ثنائية أو مزدوجة، على أن يتم صياغة هذه الآليات بواسطة الجهات المنظمة لمهنة المراجعة بجمهورية مصر العربية.
 - ٦- تبني حزمة من الضوابط للحد من ظاهر تركيز سوق المراجعة في جمهورية مصر العربية وإستحواذ مكاتب المراجعة الكبرى على الشق الأعظم منه، على أن تستهدف تلك الضوابط إتاحة

الفرصة للمكاتب الصغيرة والمتوسطة الحجم للحصول على نصيب من السوق خاصة في الشركات التي تتبنى أى من مداخل تعدد مراقبي الحسابات، حيث يتوقع الباحث أن يؤدي ذلك إلى زيادة خبرة وأحجام تلك المكاتب بما يمكنها من القدرة على المنافسة في المستقبل بالشكل الذي ينعكس بالإيجاب على جودة عملية المراجعة.

٧-٨ الدراسات المستقبلية المقترحة

يقترح الباحث في نهاية تلك الدراسة بعض القضايا البحثية للباحثين المهتمين بهذا المجال، والتي تتمثل في الآتي:

- أثر مزيج مكاتب المراجعة على جودة المراجعة المشتركة.
- إطار مقترح لضبط جودة الأداء لمراقبي الحسابات في ظل تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات.
- أثر تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات على العلاقة بين أتعاب وجوده عملية المراجعة.
- أثر تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات على فترة تأخر تقرير المراجعة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو جبل، نجوى محمود احمد (٢٠١٦). " اثر المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة في بيئة الممارسة المهنية في مصر: دراسة تطبيقية"، *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الاول، ١١٣: ١٦٠*.

إسماعيل، حنان محمد (٢٠١٥). " اثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على كفاءة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن الغش في القوائم المالية"، *مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الاول*.

الجبر، يحيى بن على و ناصر بن محمد السعدون (٢٠١٤). " أثر المراجعة المشتركة على جودة الارباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية السعودية، *مجلة الادارة العامة، المجلد ٥٤، العدد الثاني، ٢٨٣: ٣٠٣*.

السقا، السيد احمد (١٩٩٧). " فجوة التوقعات في بيئة المراجعة: دراسة ميدانية في المحيط المهني في المملكة العربية السعودية"، *مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، العدد الخامس*.

اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، الوقائع المصرية، العدد ٩٦، ٢٨
ابريل، ١٩٩٣.

جبر ، غريب جبر (٢٠١٧) . " قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة:
دليل من البورصة المصرية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد
الاول، ٣٩٤ : ٤٣٤.

حافظ، سماح طارق (٢٠١٥) . " العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة والمراجعة المشتركة
في ضوء جودة المراجعة بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية"،
المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، المجلد ٣٩، العدد
الرابع، ١٤٣ : ٢٠٥.

خليل ، محمد إبراهيم (٢٠١٥) . " الافصاح عن تقرير المراجعة الداخلية للأطراف الخارجية ودوره في
تحسين حوكمة الشركات والحد من فجوة التوقعات : دراسة نظرية ميدانية" ، *مجلة الفكر
المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد التاسع عشر، العدد الثالث.

صالح، رضا إبراهيم (٢٠٠٢) . "تقرير المراجع وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين: دراسة
نظرية تطبيقية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، الجمعية السعودية للمحاسبة، المملكة العربية
السعودية، المجلد الأول، العدد الثانى، ١١٥ : ١٦٠.

عبد الحميد، أحمد اشرف (٢٠١٤) . " اثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة ودرجة التركيز
في سوق خدمات المراجعة فى البيئة المصرية"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، المجلد
التاسع والعشرون، العدد الثانى، ٧١ : ١٠١.

فؤاد، ريمون ميلاد (٢٠١٦) . " اثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على التحفظ المحاسبى
وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبى* ، كلية التجارة، جامعة
عين شمس، المجلد العشرون، العدد الثانى، ٥١٧ : ٥٧٢.

قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة،
الجريدة الرسمية، العدد ٤٠، اول أكتوبر، ١٩٨١.

قانون ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين بمصر، الجريدة الرسمية ، العدد ١٠ تابع (ب)، ٥ مارس، ١٩٨١.

قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٤ (مكرر)، ١٩ يونيه، ١٩٩١.

قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية، شركة مصر للمقاصة، <http://www.mcsd.com.eg>.

قانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ بإصدار قانون التمويل العقارى، <https://groups.google.com/>.

قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بشأن إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٤ (مكرر)، ١٥/٦/٢٠٠٣.

قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الاموال لاستثمارها رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٣ تابع (ب)، ٩/٦/١٩٨٨.

قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم، جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للرقابة المالية ، <https://site.eastlaws.com>.

كساب ، ياسر السيد (٢٠١١) . " العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبى: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية" ، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثانى، ٢٩٧:٣٤٠.

محمد، احمد سليم (٢٠١٨) . " علاقة المراجعة المشتركة والمزدوجة بجودة الارياح : دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثانى والعشرون، العدد الاول، ٨٦٨:٩٠٣.

محمد، شيرين عزيز (٢٠١٩). "مراجعة النظير وأثرها في تحسين جودة التقارير المالية دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي ديوان الرقابة المالية الاتحادى"، *مجلة تكريت للعلوم*

الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٥١، العدد ٤٦،
٨٩:٧٤.

مليجي، مجدى مليجي (٢٠١٤). "اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، ٣٠٤:٢٤٦.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Alfraih, M. and Alanezi, F. (2012). "The Effectiveness of Joint Auditor Requirements in Promoting Corporate Disclosure Quality", *Arab Journal of Administrative Sciences*, Vol.19, No.2, 245:270.

----- (2016). "Corporate Governance Mechanisms and Audit Delay in a Joint Audit Regulation", *Journal of Financial Regulation and Compliance*, Vol. 24 , No. 3, 292:316.

Al-Hadi, A. , Habib, A., Al-Yahyaee, K. and Eulaiwi, B. (2017) . " Joint Audit, Political Connections and Cost of Debt Capital", *International Journal of Auditing*, Vol. 21, No. 3, 249:270.

Association of Chartered Certified Accountants: ACCA (2019) . "Closing the Expectation Gap in Audit", <https://www.accaglobal.com>.

Audousset-Coulier, S. (2012) . " "Two Big" or not "Two Big"? The Consequences of Appointing Two Big 4 Auditors on Audit Pricing in a Joint Audit Setting", Available at: <http://ssrn.com/abstract=2083871>.

Baldauf, J. and Rudolf, S. (2012). "Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report : An Empirical Study ", *International Journal of Economic Science and Applied Research*, Vol. 5, No.2, 7:42.

- Beaver, W. and Ryan, S. (2005). "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", *Review of Accounting Studies*, Vol. 10, and No.2:3, 269:309.
- Bedard, J., Piot, C. and Schatt, A. (2014) . "An Evaluation of the French Experience with Joint Auditing", Available at SSRN: [https://-ssrn.com/abstract=2165595](https://ssrn.com/abstract=2165595).
- Chen, K. and Lee, C. (1995). "Accounting Measures of Business Performance and Tobin's Q Theory", *Journal of Accounting Auditing and Finance*, Vol. 10, No. 3, 587:609.
- Cheung, Y. (2011). "Critical Feedback on Peer Review Research", *Procedia Social and Behavioral Sciences*, No. 15, 535:538.
- Chui, L., Kim, o. and Pike, B. (2020). "The Effect of Audit Duality on Audit Quality", *Journal of International Accounting Research In-Press*, <https://doi.org/10.2308/jiar-19-523>,
- Chung, K. and Pruitt, W. (1994). "A Simple Approximation of Tobin's q", *Financial Management*, Vol. 23, No. 3, 70:74.
- Cohen Commission (1978). "Report of the Commission on Auditors' Responsibilities; Conclusions and Recommendations", New York: **American Institute of Certified Public Accountants**.
- Deng, M., Lu, T., Simunic, D. and Ye, M. (2014) . "Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality?", *Journal of Accounting Research*, Vol. 52, No. 5, 1029:1060.
- El Assy, M. (2015). "The Effect of Joint Audit on Audit Quality: Empirical Evidence from Companies Listed on the Egyptian Stock

Exchange", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 5, No. 2, 195:207.

Eldyasty, M., (2019). "Multiple Audit Mechanism and Audit Quality: Some Preliminary Evidence", Working Paper, Available at: <https://ssrn.com/abstract=296871>.

European Commission (EC) Green Paper, Audit Policy: Lessons from the Crisis (2010) . Brussels, European Commission, Available at: <http://www.ssrn.com/abstract=2083871>.

------(2011a) . Summery of Responses Green Paper, Audit Policy: Lessons from the Crisis. Brussels , Belgium, Available at: <http://www.ssrn.com/abstract=2083871>

Fan-Hua, K., Yu-Shan, C. and Minting, Z. (2019). "The Effect of Gender Composition in Joint Audits on Earnings Management",- *Managerial Auditing Journal*, Vol. 34, No.5, pp. 549-574.

Francis, J., Richard, C. and Vanstraelen, A. (2009). "Assessing France's Joint Audit Requirement: Are Two Heads Better than One?", *Auditing : A Journal of Practice & Theory*, Vol. 28, No. 2, 35:63.

Goh, B., Lim, C., Lobo, G. and Tong, H. (2017). " Conditional Conservatism and Debt Versus Equity Financing " , *Contemporary Accounting Research*, Vol. 34, No. 1, 216:251.

Gul, F. , Wu, D. and Yang, Z. (2013). "Do Individual Auditors Affect Audit Quality? Evidence from Archival Data, *The Accounting Review*, Vol. 88, No. 6, 1993:2023.

Gujarati, D.N. (2003). "**Basic Econometrics**", 4th Edition, McGraw-Hill, New York, 350:351.

- Ittonen, K. and Tronnes, P. (2015). "Benefits and Costs of Appointing Joint Audit Engagement Partners", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 34, No. 3, 23: 46.
- Hamdan, A. and Mousa, A. (2011). "The Impact of Company Size, Debt Contracts, and Type of Sector on the Level of Accounting Conservatism: An Empirical Study from Bahrain", *International Journal of Business and Management*, Vol. 6, No. 7, 134:146.
- Hassan, Y. and Naser, K. (2013). "Determinants of Audit Fees: Evidence from an Emerging Economy", *International Business Research*, Vol. 6, No.8, 13:25.
- Karjalainen, J. (2011). "Audit Quality and Cost of Debt Capital for Private Firms: Evidence from Finland", *International Journal of Auditing*, Vol. 15, No. 1, 88:108.
- Kermiche, L. and Charles, P. (2018). "The Audit Market Dynamics in a Mandatory Joint Audit Setting: The French Experience", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Vol. 33, No. 4, 463:484.
- Khatab, G. (2013). "The Effect of Joint Audit and Audit Rotations of the Firm's Value", *Proceedings of 23rd International Business Research Conference*, 18–20 November, Melbourne: Marriott Hotel, ISBN 978-1-922069-36-8.
- Knechel, W., Vanstraelen, A. and Zerni, M. (2015). "Does the Identity of Engagement Partners Matter? An Analysis of Audit Partner Reporting Decisions", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 32, 1443:1478.

- Knechel, W., Krishnan, G., Pevzener, M., Shefchik, L. and Velury, U. (2013). "Audit Quality: Insights from Academic Literature", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 32, 385:421.
- Kothari S., Leone, A. and Wasley, C. (2005). "Performance Matched Discretionary Accrual Measures", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 39, No. 1, 163:197.
- Lafond, R. and Roychowdhury, S. (2008). "Managerial Ownership and Accounting Conservatism", *Journal of Accounting Research*, Vol. 46, No.1, 101:135.
- Lassaad, A. and, Habib A. (2019). "Determining Factors of the Quality of Joint Audit: Tunisian Context", *Accounting and Management Information Systems*, Vol. 18, No. 4, 559:587.
- Lennox, C., Wu, X. and Zhang, T. (2014). "Does Mandatory Rotation of Audit Partners Improve Audit Quality?", *The Accounting Review*, Vol. 89, No.5, 775:803.
- Liggio, D. (1974). "The Expectation Gap: The Accountant's Legal Waterloo?", *Journal of Contemporary Business*, Vol. 3, No. 3, 27:44.
- Lin, C., Lin, H. and Yen, A. (2014). "Dual Audit, Audit Firm Independence, and Auditor Conservatism", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 13 No. 1, 65:87.
- Lobo, G., Paugam, L., Zhang, D. and Casta, J. (2017). "The Effect of Joint Auditor Pair Composition on Audit Quality: Evidence from Impairment Tests", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 34, No. 1, 118:153.

- Mahdi, S. (2011). "Audit Expectation Gap: Concept, Nature and Trace", **African Journal of Business Management**, Vol. 5, No.21, 8376:8392.
- Moody, C. (2009). "**Basic econometrics with stata**", Economics Department, College of William and Mary, 114.
- Porter, B. (1993). "An Empirical Study of the Audit Expectation-Performance Gap", **Accounting and Business Research**, Vol. 24, No. 93, 49:68.
- Quick, R. and Schmidt, F. (2018), " Do Audit Firm Rotation, Auditor Retention, and Joint Audits Matter? : An Experimental Investigation of Bank Directors' and Institutional Investors' Perceptions", **Journal of Accounting Literature**, Vol. 41,1:21.
- Ratzinger-Sakel, N., Audoussert-Coulier, S., Kettunen, J. and Lesage, J. (2012). " What do we know About Joint Audit?", *Committee of The Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS)*, <https://www.icas.com/-data/---/58-What-Do-We-Know-About-Joint-Audit-ICAS.pdf>
- (2013). "Joint Audit: Issues and Challenges for Researchers and Policy-Makers", **Accounting in Europe**, Vol. 10, No. 2, 175:199.
- Reyad, S. (2012). "Accounting Conservatism and Auditing Quality: Applied Study on Egyptian Corporations", **European Journal of Business and Management**, Vol. 4, No.21, 108:116.
- Stoloway, H., Breton, G., (2004). " Accounts Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework", **Review of Accounting and Finance**, Vol.3, No.1, 5:92.

The Association of Chartered Certified Accountants, (2019) "Closing the Expectation Gap in Audit", May, https://www.accaglobal.com/content/dam/ACC_A_Global/professional-insights/Expectation-gap/pi-closing-expectation-gap-audit.pdf.

Topin, J. and Brainard, W. (1963). "Financial Intermediaries and the Effectiveness of Monetary Controls", *American Economic Review*, Vol. 53, No.2, 383:400.

Velte, P. and Azibi, J (2015). "Are Joint Audits a Proper Instrument for Increased Audit Quality?", British *Journal of Applied Science & Technology*, Vol. 7, No .6, 528:55.

Watkins, A., Hillison, W. and Morecroft, S. (2004). "Audit Quality: A Synthesis of Theory and Empirical Evidence", *Journal of Accounting Literature*, Vol. 23, 153:193.

Wang, R., Hogartaigh, C. and Van, T. (2010). "A Signaling Theory of Accounting Conservatism in Proceeding of the 2010", European Accounting Association Annual Meeting, Available at: <https://ssrn.com/abstract=1415305>.

Zerni, M., Haapamaki, E., Järvinen, T. and Niemi, L. (2012). "Do Joint Audits Improve Audit Quality?: Evidence from Voluntary Joint Audits", *European Accounting Review*, Vol. 21, No. 4, 731:765.